الثنائيَّات النحويَّة المتعلِّقة بالحال
وأثرها في إنتاج المعاني في القرآن

إعداد

د / محمَّد حسام عبد التواب عبد المجيد عبد الرحيم
مدرِّس العلوم اللغويَّة
– كليَّة الآداب – جامعة بني سويف – مصر

١٤٤٢هـ = ٢٠٢٠م

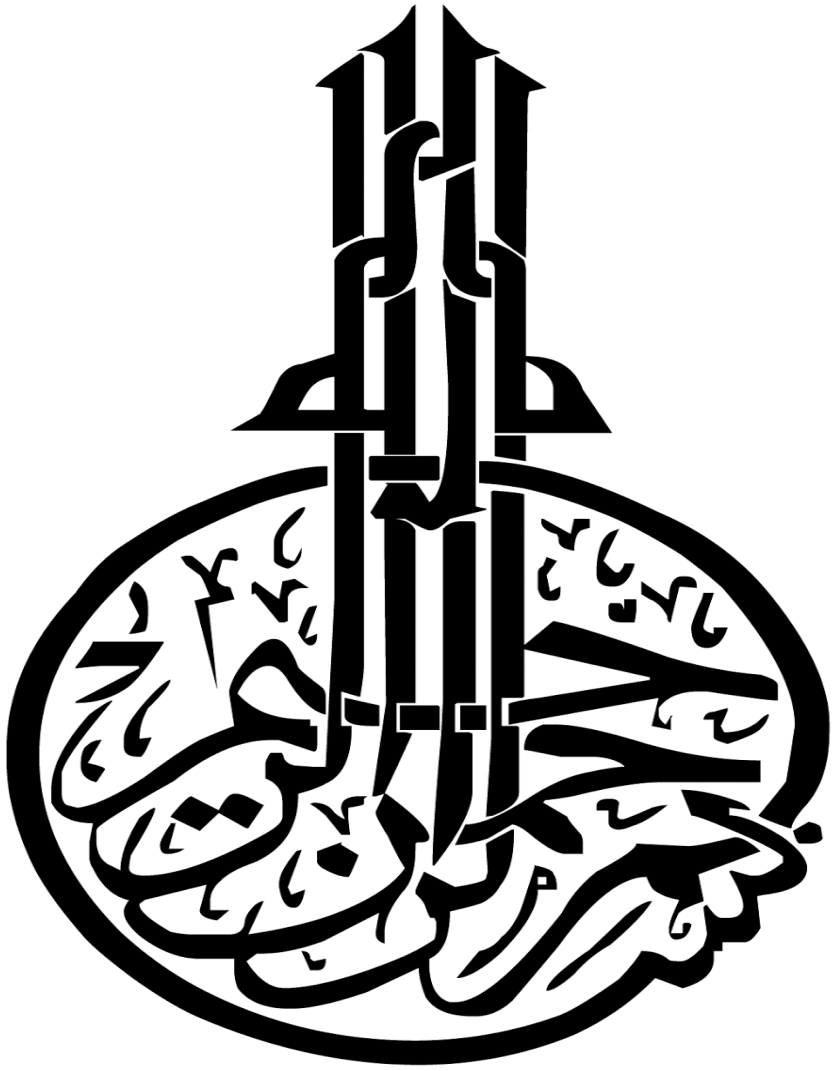

الثنائيَّات النحويَّة المتعلِّقة بالحال وأثرها في إنتاج المعاني في القرآن

د/ محمَّد حسام عبد التواب عبد المجيد عبد الرحيم

أستاذ مساعد بكليَّة الآداب – جامعة الجوف – المملكة العربيَّة السعوديَّة

مدرِّس العلوم اللغويَّة – كليَّة الآداب – جامعة بني سويف – مصر

Drmhossam@yahoo.com

ملخَّص:

يهدف هذا البحث إلىٰ دراسة مجموعة من الثنائيَّات النحويَّة المتعلِّقة بالحال، مع بيان أثرها في إنتاج المعاني في النصِّ القرآنيّ؛ إذ تنتج دلالات جديدة إثر هذه الثنائيَّات، والعكس؛ ومن ثَمَّ فبين الجانبين وشائج قربىٰ وتبادل تأثيريّ مستمرّ.

فللحال سمات نحويَّة تميِّزه عن غيره من الوظائف النحويَّة الأخرىٰ، من هذه السمات توارد الثنائيات علىٰ الحال الواحدة، مثل: ثنائيَّة مجئ الحال من الفاعل والمفعول معًا في الموضع الواحد، والثنائيَّة الوظيفيَّة؛ إذ يتداخل الحال مع بعض الوظائف النحويَّة الأخرىٰ كالمفعول به والصفة والخبر، وثنائيَّة إفراد الحال (الحال المتداخلة) وتعدُّدها، وثنائيَّة تعريف صاحب الحال علىٰ الأصل وتنكيره علىٰ خلاف الأصل لمسوِّغ تخصيصه بالوصف.

الكلمات المفتاحيَّة: الحال – الثنائيَّة النحويَّة – صاحب الحال – الوظيفة النحويَّة – إنتاج المعاني.

Abstract:

This research aims to study a group of grammatical dualities related to the situation, with an indication of its effect on producing meanings in the Quranic text; as new meanings result from these dualities, and vice versa. Hence, between the two sides, kinship ties and cosplay exchanges are continuing.

There are grammatical features that distinguish them from other grammatical functions, among these features are the dichotomies of the same state, such as: the duality of the state from the subject and the effect together in the same place, and the functional dualism; The case interferes with some other grammatical functions such as the object, adjective, and news, and the dual status of the case (the overlapping case) and its multiplicity, and the dualism of defining the case owner on the original and denying it unlike the original to the justification of its allocation by description.

Kew words: The case - the grammatical dualism - the case owner - the syntactic function - the production of meanings

مقدِّمة:

إنَّ من يتأمَّل لغة القرآن ونظْمه يدرك ما في الحال القرآنيَّة من ثنائيَّات متعدِّدة، كلّ ثنائيَّة تتكوَّن من شقَّين، يتمخَّض كلُّ شقٍّ عن معنىٰ جديد غير ما في الشقِّ الآخر من معانٍ، وهذا ما سيبينه البحث، **الذي يعتمد علىٰ المنهج الوصفيّ التحليليّ** في رصد هذه الظاهرة اللغويَّة.

فنَظم القرآن مبنيٌّ علىٰ وفرة الإفادة وتعدُّد الدلالة، وجُمَله لها دلالتها الوضعيَّة التركيبيَّة، ولها دلالتها البلاغيَّة، ولها دلالتها المطويَّة وهي دلالة ما يُذكَر علىٰ ما يُقَدَّر اعتمادًا علىٰ القرينة، ولها دلالة مواقع جُمَله بحسب ما قبلها وما بعدها، وهذه الدلالات كثيرة في القرآن؛ إذ سمحت أغراضه بالإطالة، وبتلك الإطالة تتعدُّد مواقع الجُمَل وتتعدَّد الأغراض.(١)

والحال إحدىٰ وسائل توضيح مضمون الخطاب العربيّ؛ إذْ يرد لبيان التصوُّر الكيفي للذوات لدىٰ المتلقِّي؛ لضبط فحوىٰ المعنىٰ المتوخَّىٰ من سَوق الخطاب علىٰ هذه الهيأة التركيبيَّة، فهي من أهمّ الإمكانات اللغويَّة قُدْرة علىٰ إيصال المعلومة إلىٰ المتلقِّي تصويرًا ودلالة؛ تجنُّبًا للخوض في سرد حديث مُسهب لإبانة التفاصيل؛ فيكون الحال بذلك أداة تصوير وإيجاز وإبانة في الوقت نفسه؛ فالتصوير آتٍ من رصد هيئة الذات الفاعلة أو المفعولة، والإيجاز يكمن في اختزال سردٍ تفصيليّ طويلٍ في جوف مفردةٍ واحدةٍ أحيانًا، أو جُمْلة أحيانًا

(١) انظر: تفسير التحرير والتنوير، للشيخ مُحَمَّد الطاهر بن عاشور، الدار التونسيَّة للنشر، تونس، ١٩٨٤م،١/ ١١٠.

أخرىٰ، أمَّا مبعث بيانه فهو إضافة دلالة جديدة علىٰ إسناديَّة التركيب تُحدِث طفرة نوعيَّة في مضمون النصّ.(١)

وتعدُّ جملة الحال من أخصب جمل العربيَّة وأكثرها حيويَّة؛ لمرونة عنصرها المضاف إلىٰ الجملة الأساس، وهو العنصر الذي يؤدِّي وظيفة الحال، وتأتي خصوبة جملة الحال من غنىٰ دلالاتها بحكم علاقتها المتعدِّدة المرنة مع الحدث الأساس الذي قبلها وأحد المشتركين بالحدث، وبحكم تنوُّع أشكالها، التي يستثمرها المبدعون لأداء وظائف جماليَّة ودلاليَّة وإبلاغيَّة.(٢)

كما أنَّ للحال تخصيصين ينشآن من علاقتها بأركان الجملة: الفعل والفاعل والمفعول، هما:

١- تخصُّص الفاعل أو المفعول بالوصف المؤقَّت.

٢- تخصُّص المسند (الفعل) من حيث الحدث والزمن.(٣)

---

(١) انظر: دلالة الحال في التعبير القرآني بين التأسيس والتأكيد، د/ سيروان عبد الزهرة هاشم، كلية الآداب، جامعة الكوفة، د.ت، ص١، ٢.

(٢) انظر: مشكلة تقسيم الحال علىٰ متنقلة وثابتة في النحو التقليدي وأثرها في فهم النص القرآني: مقاربة تداولية، د/ تومان غازي الخفاجي، حولية المنتدىٰ، العراق، مج٦ ع ١٤، ٢٠١٣م، ص٩٥.

(٣) انظر: مشكلة تقسيم الحال علىٰ متنقلة وثابتة في النحو التقليدي وأثرها في فهم النص القرآني، ص٩٧.

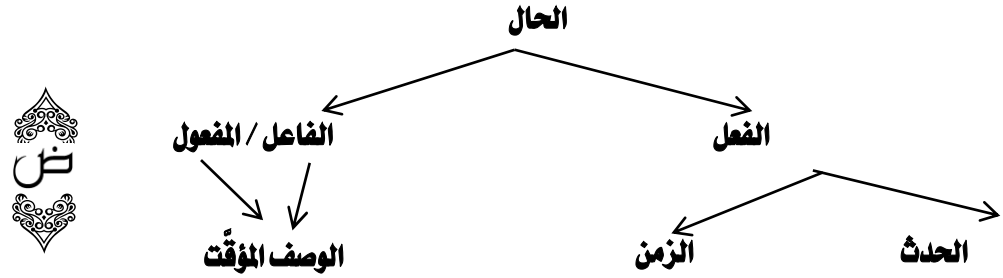

ومن شروط الحال عند النحاة أن تكون حالاً لمعرفة أو لمنزَّل منزلة المعرفة(١)؛ فالأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة بشرط وضوح المعنىٰ، وأمن اللبس، ولا يكون ذلك إلاَّ بمسوِّغ(٢)؛ ومن ثمَّ فقول النحاة: (الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال) عبارة ليست دقيقة، والصحيح ضرورة التقييد؛ أي عدم وجود مانع يقيد تحوُّل لفظ النكرة إلىٰ المعرفة أو يغيِّر المضمون والمعنىٰ المراد. فقد يراد ممَّا بعد النكرات في القرآن معنىٰ الحاليَّة لا معنىٰ الوصفيَّة.(٣)

(١) انظر: شروط الحال وأحكامها وأقسامها، لابن بري النحوي (ت٥٨٢ه)، تح: د/ حاتم صالح الضامن، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا، مج٧١ ج٤ جمادىٰ الأولىٰ تشرين الثاني ١٩٩٦م، ص٦٨٨.

(٢) انظر: الحال في النحو العربي وآراء النحاة فيه، لؤي حاتم عبد الله، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد١، المجلد١٧، كانون الثاني، ٢٠١٠م، ص١٤٣.

(٣) انظر: الجمل بعد النكرات في القرآن الكريم وإعرابها بين الصفة والحال، ابتسام عبد الكريم رمضان عامر، المجلة الليبية العالمية، جامعة بنغازي، العدد السادس، مارس ٢٠١٦، ص٢، ٣.

مَّا سبق يتبيَّن أنَّ للحال ثنائيَّات، منها ثنائيّة وقوع صاحبها معرفة علىٰ الأصل في التقعيد النحوي أو المنجز القواعدي، وجواز وقوعها نكرة بمسوِّغ؛ فيكون لصاحبها ثنائيَّة التعريف والتنكير؛ التي تتمخَّض عن مجموعة من المعاني في النصّ.

وقد ذكر فاضل السَّامِرَّائي سبع طرائق لتوليد المعاني، هي: الإعراب، والتقديم والتأخير، والذكر والحذف، واختلاف التقدير، والتضمين، والاختلاف في التعليق، والوقف والابتداء.(١)

ومن ثمَّ تعدُّ الثنائيَّات النحويَّة المتعلِّقة بالحال من سائل إنتاج المعاني، وقد قسّمت هذه الثنائيَّات إلىٰ أربعة مباحث، هي:

المبحث الأوَّل: ثنائيَّة مجيء الحال من الفاعل والمفعول.

المبحث الثاني: الثنائيَّة الوظيفيَّة.

المبحث الثالث: ثنائيَّة إفراد الحال (الحال المتداخلة) وتعدُّدها.

المبحث الرابع: ثنائيَّة تعريف صاحب الحال وتنكيره.

(١) انظر: الجُمْلَة العربيَّة والمعنىٰ، د/ فاضل صالح السَّامِرَّائي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م، ص ص ٢٢٩- ٢٣٣ بتصرُّف.

المبحث الأوَّل:
ثنائيَّة مجيء الحال من الفاعل والمفعول به

تستعمل كلمة (الحال) في اللغة مذكَّرة وتستعمل مؤنَّثة، ولكنَّ التذكير فيه سعة في استعمال الضمير، كما أنَّ التأنيث أفصح.(١) وهي وصف، فضلة، منصوبة، تبيِّن هيئة صاحبها (الفاعل، أو المفعول، أو الفاعل والمفعول معًا ...) في وقت ذلك الفعل، أو تكون وصفًا لهذه الهيأة؛ نحو: (جاء زيدٌ ضاحكًا)، جاءت بيانًا لهيئة الفاعل (زيدٌ)، ونحو: (لقيتُ الأميرَ ضاحكًا)، جاءت بيانًا لهيئة المفعول به (الأمير)، وقد تكون من الفاعل أو المفعول في آنٍ واحدٍ، نحو: (ضربتُ زيدًا قائمًا)، إن شئت جعلته حالاً من ضمير الفاعل (التاء)، وإن شئت جعلته حالاً من المفعول به (زيدًا)، وهذا فيه تسمُّح. فإذا جعلت الحال من ضمير الفاعل (التاء)، وجب أن تُلاصقه، فتقول: ضربتُ قائمًا زيدًا. فإذا أزلت الحال عن صاحبها، فلم تلاصقه، لم يجز ذلك؛ لما فيه من اللبس إلاَّ أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه، فإن كان غير معلوم لم يجز، وكان إطلاقه فاسدًا.(٢)

وعندما تكون الحال من الفاعل والمفعول معًا. إن كانتا متفقتين، نحو: قائم وقائم، جاز التفرقة بينهما؛ فيقال: ضربت زيدًا قائمًا قائمًا؛ علىٰ جعل إحداهما

---

(١) انظر: عُدَّة السالك إلىٰ تحقيق أوضح المسالك،٢/ ٢٤٦.

(٢) انظر: شرح المفصل للزمخشري، لموفق الدين أبو البقاء بن يعيش (ت٦٤٣ه)، قدم له ووضع حواشيه وفهارس: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠١م، ٢/ ٤، ٥، وأوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك، لابن هشام النصاري، ومعه كتاب عُدة السالك إلىٰ تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م، ٢/ ٢٤٦، ٢٤٧.

للفاعل والأخرىٰ للمفعول به، دون تحديد أيّهما جُعِلت للفاعل لأنَّه لا لبس في ذلك، وجاز الجمع بينهما فيقال: ضربتُ زيدًا قائمين؛ لأنَّ الاشتراك قد وقع في الحال، والعامل واحد.(١)

فالحال إمَّا أن تكون من الفاعل العمدة؛ فينتج معنىٰ، وإمَّا أن تكون من المفعول به الفضلة؛ فينتج معنىٰ ثانٍ، وقد تجئ الحال الواحدة من الفاعل والمفعول به معًا في الموضع الواحد؛ فينتج عن هذه الثنائيَّة معانٍ جديدة في النصِّ القرآنيّ.

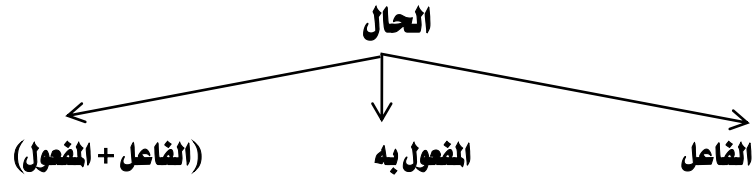

ومجئ الحال من الفاعل والفعول ورد في القرآن في الحال بأنواعها الثلاثة: المفردة، والجملة، وشبه الجملة.

جاءت هذه الثنائيَّة في **الحال المفردة** في قوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُواْ بِمَآ أُوتُوٓاْ أَخَذۡنَٰهُم بَغۡتَةً﴾(٢)

قوله: (بغتةً) **حال مفردة** من الفاعل؛ والمعنىٰ: نحن باغتناهم أو أخذناهم مباغتين، أو هي حال من المفعولين؛ والمعنىٰ: أخذناهم مبغوتين.(٣)

فثنائيَّة مجيء **الحال المفردة** من الفاعل والمفعول معًا في الآية، نتج عنها معنيان، **الأوَّل**: أن الأخذ من ضمير الفاعل كان (بغتةً) فالحال تتعلَّق بالفاعل؛ أي

---

(١) انظر: شرح المفصَّل،٢/ ٥.

(٢) الأنعام: ٤٤.

(٣) انظر: التبيان، ص٤٩٧.

باغتهم الاخذ، أي أخذهم الله مباغتًا لهم، والمعنىٰ الثاني: أنَّ أخذهم كان بغتةً لهم، فهم أخذوا مبغوتين.

❖ **أخذ + نا + هم + بغتةً.**

❖ **الفعل + الفاعل + المفعول + الحال من ضمير الفاعل = معنىٰ ١.**

❖ **الفعل + الفاعل + المفعول + الحال من ضمير المفعول = معنىٰ ٢.**

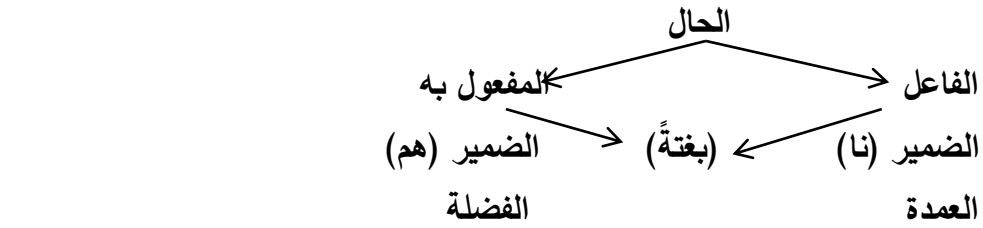

إذن الحال المفردة جاءت من صاحبين في الموضع الواحد، **أوَّلهما**: الفاعل ضمير الجمع للمتكلِّم (نا)، **وثانيهما**: المفعول به ضمير الجمع للغائب (الهاء)؛ ومجيء صاحبي الحال ضميرين للجمع (الفاعلين والمفعولين)، يجيز تعلُّقها بأيّ منهما؛ لأنَّه ليس بين الصاحبين ما يرجِّح تعلّق الحال به دون الآخر.

وجاءت هذه الثنائيَّة **في الحال الجملة** في قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ ۖ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ۖ ﴿٣٠﴾﴾[1]

الجملة الفعليَّة الماضويَّة المصدَّرة بـ(قد): (قد شغفها حبًّا) في محلِّ نصب علىٰ الحال، إمَّا من ضمير الفاعل المستتر، أو من المفعول به (فتاها).[2]

---

(١) يوسف: ٣٠.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ (ت٦١٦هـ) تح: علي مُحَمَّد البجاوي، مطبعة عيسىٰ البابي الحلبي، د.ت، ص٧٣٠، والدرّ المصون في عُلوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تح: د/ أحمد مُحَمَّد الخرَّاط، دار القلم، دمشق، د.ت، ٦/ ٤٧٥.

وصحَّة مجيء الحال من الفاعل والمفعول به في الآية السابقة يتمخَّض عن معانٍ جديدة في النصِّ القرآنيّ، من خلال استنطاق النصّ واستخراج المعاني الكامنة فيه؛ فمن علَّق الحال بضمير الفاعل المستتر (هي) العائد علىٰ امرأة العزيز، كان معنىٰ جملة الحال مقترنًا به؛ أي: امرأة العزيز تراود فتاها وحالها: (قد شغفها حبًّا)؛ فهي حال تتعلَّق بعواطف امرأة العزيز وأحاسيسها ومشاعرها الداخليَّة، ومن علَّقها بالمفعول به (فتاها)، كان المعنىٰ مقترنًا بالفتىٰ؛ أي هي تراود الفتىٰ يوسف عن نفسه، وحال الفتىٰ: (قد شغفها حبًّا)؛ فهي حال تتعلَّق بعواطف الفتىٰ يوسف وأحسايسه ومشاعره الداخليَّة، ويبيِّن ذلك ما يلي:

- **تراود + هي + فتاها + قد شغفها حبًّا.**
- **الفعل + الفاعل + المفعول + الحال من ضمير الفاعل = معنىٰ ١.**
- **الفعل + الفاعل + المفعول + الحال من المفعول = معنىٰ ٢.**

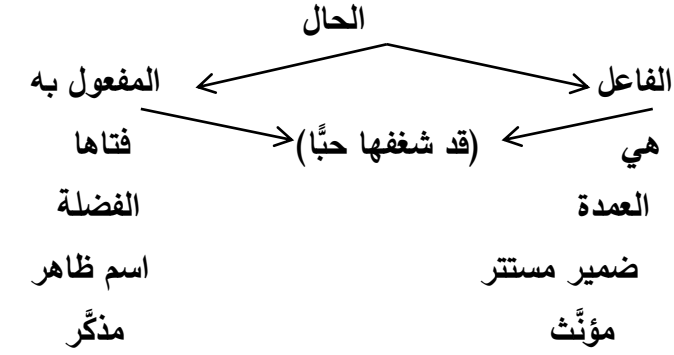

والحال الجملة هنا لا تحتوي علىٰ قرينة ترجِّح مجيئها من ضمير الفاعل المستتر (هي) العمدة المؤنَّث، أو مجيئها من المفعول به (فتاها) الفضلة المذكَّر؛ وكان عدم وجود قرينة في جملة الحال ترجِّح تعلُّقها بالفاعل أو المفعول به، أو ترجِّح تعلُّقها بضمير المؤنَّث أو بالاسم الصريح المذكَّر، مقتضىٰ

دلاليًّا يجيز مجيء الحال من العمدة والفضلة، ومن الضمير المستتر والاسم الظاهر، ومن المذكَّر والمؤنَّث في الموضع الواحد؛ وهذا بدوره يعدُّ وسيلة من وسائل إنتاج المعاني في القرآن، ووجهًا من وجوه الإعجازه اللغويّ فيه.

وقد جاءت هذه الثنائيَّة في الحال **شبه الجملة** في قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ ﴿٢٠٦﴾ ﴾[1]

حرف الجرّ الباء في قوله: (بالإثم) للمصاحبة، **وشبه الجملة**: الجار والمجرور، إمَّا حال من الفاعل، أو حال من ضمير المفعول به (الهاء)؛ ومن ثمَّ ففي الكلام معنيان، **أوَّلهما**: أن يكون قوله: (بالإثم) حالاً من الفاعل: (العزَّة)، والتقدير: أَخَذَتْه العزَّةُ ملتبسة بالإثم، أو مصحوبة به[2]، **وثانيهما**: يجوز أن يكون قوله: (بالإثم) حالاً من ضمير المفعول به (الهاء)؛ أي: أَخَذَتْه العزَّةُ آثمًا، أو أخذَتْه مصحوبًا بالإثم أو ملتبسًا به.[3]

ومن ثَمَّ يعدُّ جواز مجيء الحال الواحدة من الفاعل والمفعول به مسلكًا من مسالك إنتاج المعاني في القرآن؛ فمتلقي النصّ القرآنيّ ومفسِّره يجتهد في استنطاق النصّ للوصول إلىٰ المعاني المرادة؛ فقد نتج عن التخريج الأوَّل **المعنىٰ الأوَّل**، ومفاده أنَّ العزَّة (الفاعل العمدة المؤنَّث غير العاقل) هي الملتبسة بالإثم، وقد

---

(١) البقرة: ٣٠.

(٢) انظر: التبيان، ص١٦٧.

(٣) انظر: تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل عبد الموجود وآخرين، قرظه: د/ عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان،١٩٩٣م،٢/ ١٢٦، والدرّ المصون،٢/ ٣٥٤، والتبيان، ص١٦٨.

نتج عن التخريج الثاني **المعنىٰ الثاني**، ومفاده أنَّ ضمير المفعول به (الهاء) الذي يعود علىٰ مذكَّر عاقل هو الآثم، ويبيِّن ذلك ما يلي:

- **أخذتـــ + ـــه + العزَّةُ + بالإثم.**
- **الفعل + المفعول به + الفاعل + الحال من الفاعل = معنىٰ١.**
- **الفعل + المفعول به + الفاعل + الحال من ضمير المفعول = معنىٰ٢.**

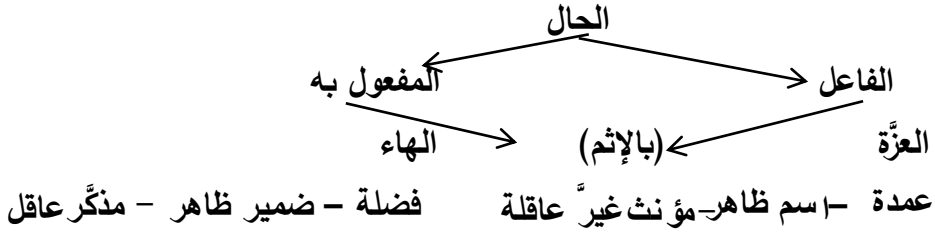

يتبيَّن ممَّا سبق أنَّ الحال شبه جملة في الآية لا تقترن بما يرجِّح تعلُّقها بالفاعل العمدة المؤنَّث غير العاقل، ولا بما يرجِّح تعلّقها بالمفعول به الفضلة الضمير الذي يعود علىٰ مذكَّر عاقل، وهذا التجرُّد من القرينة (الفراغ القرائني) يعدُّ مقتضىٰ دلاليًّا يجيز ورود الحال من الفاعل والمفعول معًا، وهو إحدىٰ وسائل إنتاج المعاني في النصِّ القرآنيّ، ووجهًا من وجوه الإعجاز اللغويّ؛ إذ يصح ورود الحال من العمدة والفضلة، ومن الضمير الظاهر والاسم الظاهر، ومن المذكَّر والمؤنَّث، من العاقل وغير العاقل في الموضع القرآنيّ الواحد، وفي كل جواز معنىٰ مقتضىٰ.

والخلاصة أنَّ ثنائيَّة مجيء الحال من الفاعل والمفعول، وقعت في أنواع الحال الثلاثة: المفردة، والجملة، وشبه الجملة؛ ومن ثمَّ فمجئ الحال الواحدة من الفاعل والمفعول معًا، يعدُّ وسيلة من وسائل إنتاج المعاني في النصِّ القرآنيّ.

المبحث الثاني
الثنائيَّة الوظيفيَّة

قد تتداخل وظيفة الحال مع الوظائف النحويَّة الأخرىٰ، وهذا التداخل تسعه العربيَّة علىٰ المستويين الإفرادي والتركيبيّ؛ فينتج عن هذه الثنائيَّة الوظيفيَّة معانٍ جديدة في النصِّ القرآنيّ؛ لأنَّ وظيفة الحال لها معنىٰ، ولكلِّ وظيفة من الوظائف النحويَّة الأخرىٰ معنىٰ آخر؛ ومن ثَمَّ فبين تداخل الحال مع غيرها والدلالات القرآنيَّة عَلاقة طرديَّة.

فماهية الكلمة في اللغة العربيَّة متعدِّدة الأبعاد والجوانب؛ وهي ذاتٌ متميِّزةٌ بملامحها الصرفيَّة والتركيبيَّة والدلاليَّة والمعجميَّة والصوتيَّة ... إلخ[1]، كما أنَّ المواقع النحويَّة قد تتقابل؛ لأنَّ الحال يشبه الخبر في المعنىٰ، ويشبه النعت في التقيُّد.[2]

وهذا التداخل وارد في تراكيب القرآن وأساليبه؛ التي هي الأصل الذي تقوم عليه دراسة التراكيب والأساليب العربيَّة[3]؛ لأنَّ من السمات اللغويَّة التمييزيَّة للغة العربيَّة أنَّها ذات بدائل تركيبيَّة.

---

(١) انظر: البناء الموازي: نظريَّة في بناء الكلمة وبناء الجُمْلة، د/ عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٠م، ص٣٧.

(٢) انظر: شرح التصريح علىٰ التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ) علىٰ أوضح المسالك إلىٰ ألفيَّة ابن مالك، تح: مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م،١/ ٦٠١.

(٣) انظر: نحو القرآن، أحمد عبد الستار الجواري، مكتبة اللغة العربيَّة، مجمع الزَّوراء، ومطبعة المَجْمَع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٧٤م، ص٦.

وهذه البدائل تعبِّر عن الشخصية التركيبيَّة للغة العربيَّة، والعَلاقة بين هذه البدائل وما تسمح به من وجود بديل وسط، أضفيا علىٰ تراكيب اللغة حركة ومرونة سهَّلتا للنحويِّين العرب مُهمَّة التحليل النحويّ؛ إذْ كانت هذه المقابلات نبراسًا لهم وضياءً في أثناء تأويلهم للتراكيب، وتقديرهم للمحذوفات؛ فكانوا يفسِّرون اللغة باللغة، ولا يفرُّون منها –إن صادفتهم مشكلة– إلاَّ إليها. ولقد كانت العربيَّة دائمًا كريمةً بنحويِّيها فوسعتهم، وأعطتهم من بدائلها التركيبيَّة ما سهَّل الصعب ويسَّر العسير.(١)

وهذا المقابلات الوظيفيَّة والتركيبيَّة لا بدَّ منها في التراكيب التي رُويت مجرَّدة عن المقام الذي قيلت فيه، أو التراكيب التي تقتضي طبيعتها التعدُّد كتراكيب القرآن، بل يعدُّ هذا التعدُّد وجهًا من وجوه إعجازه.(٢)

والثنائيَّات الوظيفيَّة بين الحال وغيرها من الوظائف النحويَّة، منها ما يثري المعنىٰ، ومنها ما ينتج معنىٰ جديدًا، ومن هذه الثنائيَّات ذات الأثر في إنتاج المعاني ما يلي:

١ - ثنائيَّة الحال والمفعول به:

تقابلت وظيفة الحال مع وظيفة المفعول به في النحو العربي، وقد ورد هذا التقابل الوظيفي في القرآن الكريم، ولا سيَّما مع الفعل (رأىٰ) الذي يتقيَّد بالمعنىٰ؛ ليكون ذلك القيد وسيلة من وسائل الإسهام في إنتاج المعاني في القرآن.

---

(١) انظر: نحو القرآن، ص٢١.

(٢) انظر: تعدُّد التوجيه النحوي، مواضعه، أسبابه، نتائجه، د/ مُحَمَّد حسنين صبرة، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص٣٧٢.

فلكلِّ وظيفة نحويَّة دورها في تفسير التراكيب؛ وصولاً إلىٰ الدلالة، وقد يتصرّف في الوظائف النحويَّة ضمن العلاقات التركيبيَّة المختلفة التي تربطها بغيرها من الوظائف النحويَّة الأخرىٰ.(١)

ولقد وضع النحاة حدودًا لكلِّ وظيفة نحويَّة، هذه الحدود تشكِّل مفاتيح تعين المعرب أو المفسِّر علىٰ تحديد الإعراب الصحيح للمفردات المختلفة داخل التراكيب المتنوِّعة، وتعين كذلك في عمليَّة الترجيح بين الوظائف النحويَّة عند تعدُّد الاحتمالات النحويَّة للكلمة الواحدة، والسبب في هذا التداخل أنَّ هناك مساحات مشتركة بين كثير من الوظائف النحويَّة، منها ما يتَّصل بالجانب الصوتيّ، ومنها ما يتَّصل بالجانب الصرفيّ، ومنها ما يتَّصل بالجانب النحويّ أو الإعرابيّ، ومنها ما يتَّصل بالجانب الدلاليّ، ولكن مع هذا الاشتراك ثمَّة أمور خاصَّة لكلِّ وظيفة تفصلها عن الوظائف الأخرىٰ، وهذا يحتاج إلىٰ فطنة المفسِّر أو المعرب عندما يوجه إعراب كلمة يكثر فيها الاحتمال النحويّ بين وظائف متعدِّدة؛ للوصول إلىٰ الدلالة السياقيَّة المرادة.(٢)

(١) انظر: ما تردد بين الحال والمفعول به في الفكر النحوي سورة البقرة أنموذجا، د/ عبد الله بن سرحان القرني، مجلة كلية دار العلوم جامعة القاهرة ع٨٥، ص٤٨٥.

(٢) انظر: ما تردد بين الحال والمفعول به في الفكر النحوي سورة البقرة أنموذجا، ص٤٨٥، ٤٨٦.

وقد تداخلت وظيفة الحال مع وظيفة المفعول به في القرآن؛ لأنَّ ثمَّة تقاربًا بين الوظيفتين؛ فالحال إذا كان العامل فيها فعلاً صحيحًا جاز فيها كلُّ ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير، إلاَّ أنَّها لا تكون إلاَّ نكرة.(١)

كما أنَّ الحال والمفعول به لهما نفس الحكم الإعرابي؛ فهما من المكمِّلات النحويَّة المنصوبة أو الفضلة أو التتمَّة التي تضيف فائدة ومعنىً للتركيب.

ويمكن أن يصل العامل بنفسه إلىٰ وظيفتي (المفعول به والحال)، مع الاختلاف في المعنىٰ السياقيّ الذي يتبع كلَّ وظيفة منهما.(٢)

وقد ظهرت هذه الثنائيَّة الوظيفيَّة جليَّة في الجملة الفعليَّة التي يتصدَّرها الفعل (رأىٰ)؛ نتيجة الثنائيَّة التفسيريَّة بين الرؤية البصريَّة أو العينيَّة، والرؤيا القلبيَّة، وكان ذلك وسيلة من وسائل إنتاج المعاني في النصِّ القرآنيّ.

فبعض الأفعال التي تنصب مفعولين نحو: رأىٰ وحجا وعلِم وظنَّ ووجد ... ترد لمعانٍ أُخَر غير قلبيَّة، فلا تتعدَّىٰ إلىٰ مفعولين، فيأتي الفعل (رأىٰ) بمعنىٰ: أبصر، نحو: رأيت زيدًا؛ أي: أبصرتُه، وبمعنىٰ: أشار، نحو: رأىٰ زيدٌ كذا؛ أي: أشار به، وبمعنىٰ: ضرب، نحو: رأيتُ الصيد؛ أي: ضربتُ رئته، وبمعنىٰ: ذهب، من الرأي؛ أي: المذهب.(٣)

---

(١) انظر: المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥ه)، تح: محمد عبد الخالف عضيمة، المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية، القاهرة، ط٢، ١٩٧٩م، ٤/ ١٦٨.

(٢) انظر: ما تردد بين الحال والمفعول به في الفكر النحوي سورة البقرة أنموذجا، ص٥٠٤.

(٣) انظر: شرح التصريح،١/ ٣٦٤.

وكان لهذا التعدُّد الدلالي للفعل (رأىٰ) دور في إنتاج المعاني في النصِّ القرآنيّ، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴿٦٠﴾ ﴾[1]

الجملة الاسميَّة: (وجوهُهم مسودَّة) لها وظيفتان نحويَّتان، هما: الحال، والمفعول به الثاني؛ بحسب الثنائيَّة التفسيريَّة الواردة في الفعل (ترىٰ) في الآية، والتي تكمن في ثنائيَّة: الرؤية، والرؤيا.

فالنصب علىٰ الحال من (الذين)[2]؛ علىٰ أنَّ الفعل (ترىٰ) من رؤية العين[3]، البصريَّة التي لا ينصب فعلها مفعولين.[4]

وقد استغنىٰ عن واو الحال في هذه الجملة؛ لوجود الضمير في قوله: (وجوههم)[5]؛ لأنَّ الجملة الواقعة حالاً لا بدَّ لها من معلِّق يُعلِّقها بما قبلها[6]،

---

(١) الزمر: ٦٠.

(٢) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ)، دراسة وتحقيق: د/ جودة مبروك مُحَمَّد، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٠م، ٢/ ٦٤١، والتبيان، ص١١١٢، والكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم بن عمر الزمخشري (٤٦٧ – ٥٣٨هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ أحمد عادل عبد الموجود وآخرين، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٨م، ٥/ ٣١٧.

(٣) انظر: التبيان، ص١١١٢.

(٤) انظر: التحرير والتنوير، ٢٤/ ٥٠.

(٥) انظر: البيان، ٢/ ٦٤١، ٦٤٢.

(٦) انظر: شرح اللمع في النحو، للقاسم بن مُحَمَّد بن مباشر الواسطي الضرير، تح: د/ رجب عثمان مُحَمَّد، تصدير: د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص٧٤.

ويربطها به؛ لئلاَّ يوهم أنَّها مستأنفة، ولأنَّ الجُمْلَة كلام مستقلٌّ بنفسه مفيدٌ لمعناه، ولكن لا يلزم فيها الواو؛ إنَّما يكون التعليق أو الربط إمَّا بالواو، وإمَّا بضمير يعود من جملة الحال إلىٰ ما قبلها.(١)

فثمَّة ثلاث حالات لدخول واو الحال علىٰ الجُمْلَة أو عدم دخولها: **أوَّلها**: اجتماع الواو والضمير، **وثانيها**: الاستغناء بالواو عن الضمير، **وآخرها**: الاستغناء بالضمير عن الواو.(٢)

وعُدَّ إفراد الضمير أقيس من إفراد الواووله مزيَّة علىٰ إفراد الواو ؛ لأنَّ إفراد الضمير وُجِد في الحال وشبهها (الخبر والنعت)، وإفراد الواو مستغنىٰ بها عن الضمير لم يوجد إلاَّ في الحال.(٣)

فقد وقعت جملة (وجوهُهم مسودَّةٌ) حالاً؛ لأنَّ كلاًّ من الضمير الرابط، والدلالة يجيز ذلك.

أمَّا النصب علىٰ المفعول به الثاني فعلىٰ تفسير أنَّ الفعل (ترىٰ) في الآية بمعنىٰ العِلْم؛ والرؤيا قلبيَّة؛ لذا ينصب مفعولها مفعولين(٤)، وهو بعيد؛ لأنَّ تعلُّق الرؤيَّة البصريَّة بالأجسام وألوانها أظهر من تعلُّق الرؤيَّة القلبيَّة بهما.(٥)

---

(١) انظر: شرح المفصَّل،٢/ ٢٦.

(٢) انظر: شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، لجمال الدين مُحمَّد بن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م،٢/ ٢٧٦ – ٢٧٨.

(٣) انظر: شرح التسهيل،٢/ ٢٨٠.

(٤) انظر: التبيان، ص١١١٢، والكشَّاف،٥/ ٣١٧، والدرّ المصون،٩/ ٤٣٨.

(٥) انظر: البحر المحيط،٧/ ٤١٩، والدرّ المصون،٩/ ٤٣٨.

ومن ثَمَّ فالثنائيَّة الدلاليَّة للفعل (ترىٰ) (المقيَّد بالمعنىٰ) في الآية نتج عنها ثنائيَّة وظيفيَّة أوَّلها، وأرجحها: الحال من رؤية العين، وثانيها: المفعول به ممن رؤية القلب؛ فإذا كانت الرؤية بصريَّة نصب الفعل مفعولاً به واحدًا والجُمْلَة في محلِّ نصب علىٰ الحال، وإذا كانت الرؤية قلبيَّة نصب الفعل مفعولين، والجُمْلَة هي المفعول الثاني منهما؛ وقد جاز ذلك لتقابل الحال والمفعول به في أمور منها النوع الإعرابيّ، واحتمال الفعل لدلالتين مختلفتين، كلّ دلالة منهما تفصح عن وظيفة نحويَّة محتلفة عن أختها.

- **ترىٰ + الفاعل + الذين + (وجوههم مسودَّة).**
- **الفعل من الرؤية العينيَّة + الفاعل + المفعول به + ج الحال = معنىٰ١.**
- **الفعل من الرؤيا القلبيَّة + الفاعل + المفعول به١ + ج المفعول به٢= معنىٰ ٢.**

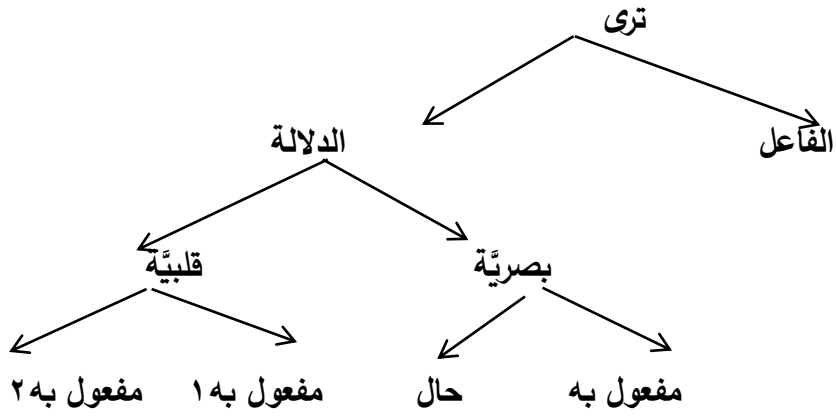

٢- ثنائيَّة الحال والصفة:

كان لثنائيَّة الحال والصفة الثانية للموصوف (المقيَّد بالصفة الأولىٰ) أثر في إنتاج المعاني في النصِّ القرآني.

فقد بيَّن النحاة أنَّ وظيفة الحال تتشابه مع وظيفة الصفة في العديد من العَلاقات والأحكام النحويَّة، التي تتحكَّم فيهما في شتَّىٰ استعمالاتهما اللغويَّة، كالمعنىٰ، والغرض، والعامل النحويّ، وأقسام كلٍّ منهما، والجمود والاشتقاق، وغيرها؛ فكلٌّ منهما يأتي لبيان هيئة مفيدة.(١)

فكلٌّ من الحال والصفة وصفٌ مشتقٌّ لما قبله غالبًا؛ إذ يجوز وقوع كلٍّ منهما اسمًا جامدًا بشرط أن يؤوَّل بمشتقّ، وهو خلاف الأصل. والوصف في المعنىٰ العام يشمل الحال والصفة، فهي كلُّ لفظٍ فيه معنىٰ الوصفيَّة، والصفة تدلُّ علىٰ ذات الموصوف من حيث المعنىٰ، والحال تكون تبيينًا لكيفيَّة الموصوف، وتبيينًا للصفة في حال وجودها بالموصوف، وكلٌّ من الحال والصفة يُساق في الكلام لإضافة معانٍ جديدة ...(٢)

والحال صفة من جهة المعنىٰ؛ ولذلك اشترط فيها ما يُشترط في الصفات من الاشتقاق. فكما أنَّ الصفة يعمل فيها عامل الموصوف، فكذلك الحال يعمل فيها العامل في صاحب الحال، إلاَّ أنَّ عمله في الحال علىٰ سبيل الفضلة؛ لأنَّها جارية مجرىٰ المفعول، وعمله في الصفة علىٰ سبيل الحاجة إليها، إذ كانت مبيِّنة

---

(١) انظر: العَلاقات النحويَّة بين الخبر والصفة والحال: دراسة تطبيقيَّة في سورة يوسف، إعداد: علاَّم جميل أحمد اشتية، إشراف: د/ أحمد حسن حامد، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنيَّة، كليَّة الدراسات العليا، ٢٠٠٩م، ص٩١، ٩٢.

(٢) انظر: العلاقات النحويَّة بين الخبر والصفة والحال، ص٩٤، ٩٥، ٩٨.

للموصوف، فجرت مجرىٰ حرف التعريف، وهذا أحد الفوارق بين الصفة والحال. وذلك أنَّ الصفة تفرِّق بين اسمين مشتركين في اللفظ، والحال زيادة في الفائدة والخبر.(١)

فالجُمْلَة اسميَّة كانت أو فعليَّة صالحة لوقوعها حالاً وصفة، وهي مؤوَّلة بالنكرة، ويشترط فيها أن تكون خبريَّة، فلا يصحّ وقوع الجُمْلَة الطلبيَّة حالاً أو صفةً، وإن جاز ما ظاهره ذلك فهو علىٰ تقدير محذوف، وهناك شرط آخر في وقوع الجُمْلَة حالاً أو صفةً، هو وجوب اشتمالها علىٰ رابط يربط الجملة الحاليَّة بصاحبها ويربط الجملة الواقعة صفة بالموصوف، أمَّا الرابط في الجملة الحاليَّة فقد يكون الواو أو الضمير أو كلاهما معًا، بينما في الجُمْلَة الواقعة صفة فالرابط هو الضمير فقط. كما أنَّ جُمْلة الحال التي يجب أن يكون صاحبها معرفة، بخلاف جملة الصفة يجب أن يكون موصوفها نكرة.(٢)

ومن ثَمَّ فإنَّ اجتماع ثنائيَّة الحال والصفة في الموضع القرآنيّ الواحد يكسب الكلام معنىٰ جديدًا، ويعدُّ ذلك الازدواج الوظيفيّ وسيلة من وسائل إنتاج المعاني في القرآن.

وقد وردت ثنائيَّة الحال والصفة في مواضع قرآنيَّة؛ نتج عنها تعدُّد في معاني النصّ القرآنيّ؛ لأنَّ الحال يفيد معنىٰ جديدًا يختلف عمَّا تفيده للصفة؛ رغم تشابههما في أمور كثيرة.

---

(١) انظر: شرح المفصل، ٢/ ٧.

(٢) انظر: العَلاقات النحويَّة بين الخبر والصفة والحال، ص١٠٧.

جاءت هذه الثنائيَّة الوظيفيَّة في جملة (يتلو عليهم آياتك) في قوله تعالىٰ:

﴿ رَبَّنَا وَٱبۡعَثۡ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِكَ ﴿١٢٩﴾ ﴾[1]

الجملة الفعليَّة المضارعيَّة: (يتلو عليهم آياتك) في محلِّ نصب صفة ثانية لقوله: (رسولاً)[2]؛ فتعدَّدت الصفة للموصوف الواحد؛ والمعنىٰ: ربَّنا وابعث فيهم رسولاً، له صفات، أوَّلها: (من أنفسهم)، وثانيها: (يتلو عليهم آياتك).

ويجوز أن تكون الجُمْلَة في محلِّ نصب علىٰ الحال، إمَّا من الضمير في (منهم) والعامل فيه الاستقرار[3] الذي تعلَّق به (منهم) لوقوعه صفة[4]، وإمَّا من قوله: (رسولاً) النكرة؛ لأنَّه قد وُصِف بقوله: (منهم)؛ فيتعلَّق حينئذٍ بمحذوف؛ أي: رسولاً كائنًا منهم لا من غيرهم، فهم يعرفون وجهه ونسبه ونشأته.[5]

وقد جاز الحال من النكرة؛ لأنَّها تخصَّصت بالوصف[6]، والمعنىٰ علىٰ الحال: ربنا وابعث فيهم رسولاً من أنفسهم، حاله فيهم: (يتلو عليهم آياتك).

- **رسولاً + منهم + يتلو عليهم آياتك.**
- **المفعول به النكرة + (ش ج صفة١) + (ج صفة٢ : معنىٰ١.**

---

(١) البقرة: ١٢٩.

(٢) انظر: التبيان، ص١١٦، والبحر المحيط،١/ ٥٦٣.

(٣) انظر: التبيان، ص١١٦.

(٤) انظر: الدرّ المصون،٢/ ١١٩.

(٥) انظر: البحر المحيط، ١/ ٥٦٣، والدرّ المصون،٢/ ١١٩.

(٦) انظر: الدرّ المصون،٢/ ١١٩.

❖ (المفعول به النكرة + ش ج صفة) + (ج حال من النكرة الموصوفة) = معنىٰ ٢.

❖ المفعول به النكرة + (ش ج صفة ١) + (ج حال من الضمير) = معنىٰ ٣.

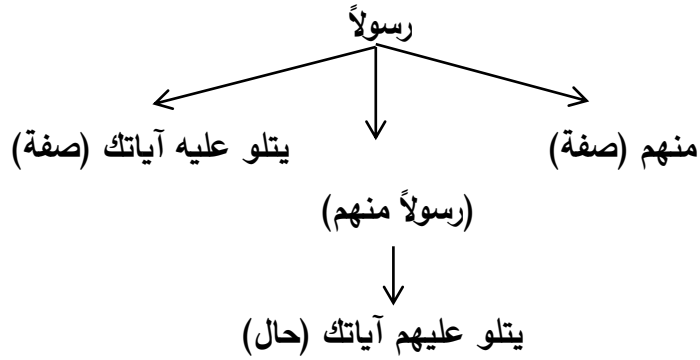

وجاء ذلك –أيضًا– في جملة (وهم معرضون) في قوله تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾[1]

اجتمع في الجملة الاسميَّة: (وهم معرضون) الثنائيَّة الوظيفيَّة، الصفة والحال؛ إذ يجوز أن تكون في موضع رفع صفة لـ(فريق)، ويجوز أن تكون في محلِّ نصب علىٰ الحال بعد واو الحال.[2]

وهي علىٰ وجه الحال؛ تكون حالاً من الضمير في (منهم)، فتكون الواو للحال، ويجوز أن تكون حالاً من (فريق) رغم كونه نكرة؛ لتخصيصه بالوصف قبله.[3]

---

(١) آل عمران: ٢٣.

(٢) انظر: البيان، ١/ ١٨٢، والتبيان، ص٢٤٩.

(٣) انظر: الدرّ المصون،٣/ ٩٥.

وقد ذكر ابن هشام أنَّ من أقسام الواو المفردة: الواو الداخلة علىٰ الجُمْلَة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها، وإفادة أنَّ اتِّصافه بها أمر ثابت. وهذه الواو أثبتها الزمخشري ومن تبعه، وحملوا علىٰ ذلك مواضع، الواو فيها كلّها واو الحال.(١)

وهي حال مؤكِّدة لجُمْلَة: (يتولَّىٰ فريقٌ)؛ إذْ التولِّي هو الإعراض في المعنىٰ(٢)، أو حال مبيِّنة؛ لاختلاف متعلَّقهما(٣)؛ "لكون التولِّي عن الداعي والإعراض عمَّا دُعي إليه فيكون المتعلَّق مختلفًا، أو لكون التولِّي بالبدن، والإعراض بالقلب، أو لكون التولِّي من علمائهم والإعراض من أتباعهم".(٤)

ومن ثمَّ نتج عن هذه الثنائيَّة الوظيفيَّة تعدُّد في معاني النصّ القرآنيّ، فعلىٰ وظيفة الصفة يكون المعنىٰ: يتولَّىٰ فريقٌ منهم، وهذا الفريق صفته الإعراض؛ بينما علىٰ وظيفة الحال يكون المعنىٰ: ثم يتولَّىٰ فريقٌ منهم، وهذا الفريق حاله الإعراض عند التولِّي؛ فتكون حالاً مؤكِّدة عند من فسَّر التولِّي بالإعراض، وتكون حالاً مبيِّنة عند من فسَّر معنىٰ الإعراض مختلفًا عن معنىٰ التولِّي في العامل، كما أنَّ التولي يكون بالبدن، بينما الإعراض يكون بالقلب.

❖ **فريقٌ + منهم + وهم معرضون.**

---

(١) انظر: مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق وشرح: د/ عبد اللطيف مُحَمَّد الخطيب، السلسلة التراثيَّة، الكويت، ٢٠٠٠م، ٤/ ٣٩٨.

(٢) انظر: التحرير والتنوير، ٣/ ٢١٠، والبحر المحيط، ٢/ ٤٣٤، والدرّ المصون، ٣/ ٩٥.

(٣) انظر: الدرّ المصون، ٣/ ٩٥.

(٤) البحر المحيط، ٢/ ٤٣٤.

❖ الفاعل النكرة + (ش ج صفة١) + (ج صفة٢) = معنىٰ١.

❖ (الفاعل النكرة + ش ج صفة) + (ج حال من النكرة الموصوفة) = معنىٰ٢.

❖ الفاعل النكرة + (ش ج صفة) + (ج حال من الضمير) = معنىٰ٣.

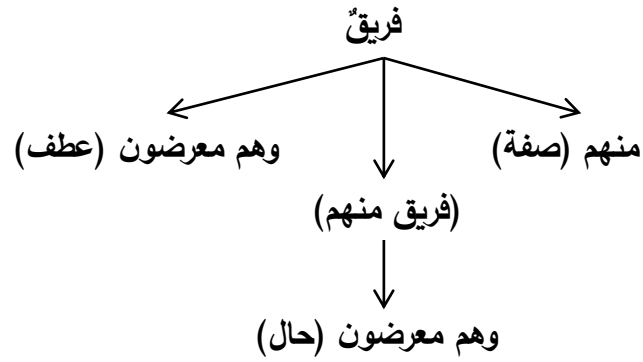

يتبيَّن في الآيتين السابقتين وجهٌ من وجوه الإعجاز اللغويّ في القرآن؛ إذ وردت ثنائيَّة الصفة والحال من المفعول به النكرة الموصوفة في الآية الأولىٰ، ومن الفاعل النكرة في الآية الثانية؛ وفي الموضعين كانت الصفة التالية للموصوف هي شبه الجملة: (منهم)، ثُمَّ تبع هذه الصفة في الآية الأولىٰ جملة فعليَّة مضارعيَّة تفيد الاستمرار: (يتلو عليهم آياتك)، فاحتملت الصفة الثانية والحال من النكرة بمسوِّغ الوصف، أمَّا في الآية الثانية فقد تبعها جملة اسميَّة تصدَّرتها الواو التي يجوز فيها أن تكون حاليَّة، وأن تكون صفة ثانية والواو مؤكِّدة، كما جاز في الآيتين أن تكون الجملة في محلِّ نصب علىٰ الحال من الضمير في: (منهم)؛ فكان ذلك وسيلة من وسائل إنتاج المعاني في القرآن.

وقد جاء صاحب الحال نكرة لمسوِّغ التقييد بالوصف في الجملة الفعليَّة المضارعة (يهدي به الله من اتَّبع رضوانه سبل السلام) في قوله تعالىٰ: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ ﴿١٦﴾﴾[1]

جاء في الجملة الفعليَّة المضارعيَّة: (يهدي به الله) ثنائيَّة إعرابيَّة ووظيفيَّة؛ فهي في محلِّ رفع؛ لأنَّها صفة ثانية للنكرة المرفوعة: (كتابٌ)[2]؛ أي كتاب صفته الأولىٰ أنَّه مبين واضح، وصفتخ الثانية أنَّ هذا الكتاب يهدي به الله من اتَّبع رضوانه سبل السلام.

كما خرَّجها بعض النحاة علىٰ أنَّها في محلِّ نصب علىٰ الحال من النكرة الموصوفة (كتابٌ مبينٌ)[3]؛ "لأنَّ النكرة لمَّا تخصَّصت بالوصف قَرُبَت من المعرفة"[4]؛ وهذا ما بيَّنه ابن عصفور حين قال: "أمَّا النكرة الموصوفة فوجه قربها من المعرفة اختصاصها بالصفة".[5]

- **وكتابٌ + مبينٌ + يهدي به الله ...**
- **موصوف نكرة مرفوع + (صفة مفردة١) + (ج صفة٢)= معنىٰ١ (تعدُّد الصفة).**

---

(١) المائدة: ١٥ – ١٦.

(٢) انظر: البيان،١/ ٢٦٠، والدرّ المصون،٤/ ٢٢٨.

(٣) انظر: البيان،١/ ٢٦٠.

(٤) الدرّ المصون،٤/ ٢٢٨.

(٥) شرح جُمَل الزجَّاجي،١/ ٣٢١.

❖ (موصوف نكرة مرفوع + صفة مفردة) + (ج حال) = معنىٰ٢ (صفة + حال).

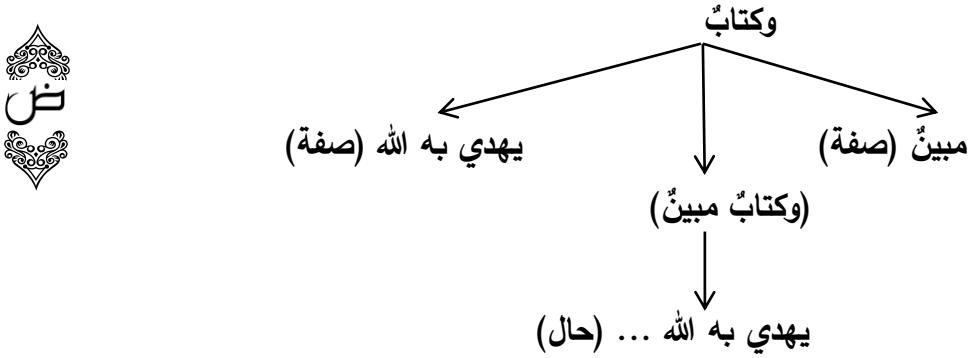

وهذه الجملة علىٰ وجه الصفة تكون الدلالة: من صفات (الكتاب) أنَّه كتابٌ مبينٌ، وأنَّه كتاب يهدي الله به من اتبع رضوانه سبل السلام، وعلىٰ وجه الحال من النكرة الموصوفة تكون الدلالة: أنَّ هذا (الكتاب المبين) من أحواله أنَّه يهدي به الله من اتَّبع رضوانه سبل السلام.

ومن ثَمَّ فإنَّ الثنائيَّة الإعرابيَّة والوظيفيَّة بين الصفة المرفوعة للموصوف النكرة، وبين الحال المنصوب لصاحب الحال النكرة القريبة من المعرفة لتخصيصها بالوصف، تعدُّ وسيلة من وسائل إنتاج المعاني في النصِّ القرآنيّ؛ رغم تقارب المعنىٰ بين الصفة والحال من النكرة الموصوفة.

وجاء ذلك -أيضًا- في الجملة الفعليَّة الماضويَّة (أصابها وابل) في قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثۡبِيتٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ كَمَثَلِ جَنَّةِۭ بِرَبۡوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٞ فَـَٔاتَتۡ أُكُلَهَا ضِعۡفَيۡنِ ﴿٢٦٥﴾ ﴾[1]

(١) البقرة: ٢٦٥.

اجتمع في جملة: (أصابها وابلٌ) ثنائيَّة الإعراب والوظيفة؛ إذْ يجوز أن تكون في محلِّ جرّ صفة ثانية للموصوف النكرة: (جنَّةٍ)[1]،؛ أي جنة صفتها الأولىٰ أنَّها بربوة، وصفتها الثانية أنَّها أصابها وابل.

ويجوز أن تكون الجملة في محلِّ نصب علىٰ الحال من النكرة الموصوفة (جنَّةٍ بربوةٍ)؛ وجاز ذلك لأنَّ النكرة قد تخصَّصت بالوصف[2]، ولا بدَّ مع الحال من تقدير (قد) عند من اشترط ذلك؛ أي: وقد أصابها وابلٌ.[3]

- **جنَّةٍ + بربوةٍ + أصابها وابلٌ.**
- **موصوف نكرة مجرور + (ش ج صفة١) + (ج صفة٢)= معنىٰ ١ (تعدُّد الصفة).**
- **(موصوف نكرة مجرور + ش ج صفة) + (ج حال) = معنىٰ٢ (صفة + حال).**

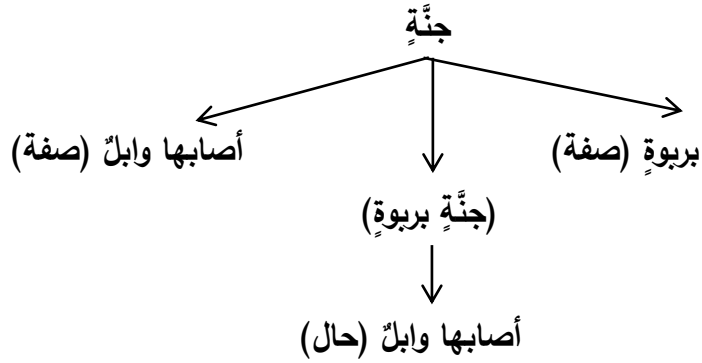

(١) انظر: التبيان، ص٢١٦، والبحر المحيط،٢/ ٣٢٤

(٢) انظر: التبيان، ص٢١٦، والبحر المحيط،٢/ ٣٢٤، والدرّ المصون،٢/ ٥٩٢.

(٣) انظر: الدرّ المصون،٢/ ٥٩٢.

٣- ثنائيَّة الحال والخبر:

من الثنائيَّات الوظيفيَّة ذات الأثر في إنتاج المعاني القرآنيَّة، ثنائيَّة الحال والخبر؛ إذ ثمَّة عَلاقات نحويَّة ووشائج قربىٰ بين هاتين الوظيفتين.

فتشترك وظيفة الخبر مع الحال في العامل النحوي، والأقسام، والتعدُّد، والرتبة، والإثبات والحذف لقرينة تدلّ علىٰ المحذوف وتُشير إليه.(١)

ومن الدلائل علىٰ أنَّ موقع الحال شبيه بموقع الخبر؛ أنَّ كلاًّ منهما يكون مفردًا ويكون جُمْلة ويكون شبه جُمْلة، كما أنَّ بعض ما ينصب علىٰ الحال يجوز رفعه علىٰ الخبر، ومسوِّغات مجيء صاحب الحال نكرة هي تقريبًا من مسوِّغات الابتداء بالنكرة (النكرة الموصوفة).(٢)

كما أنَّ الحال في المعنىٰ خبرٌ ثانٍ؛ فعندما يقول قائل: جاء زيدٌ راكبًا، يتضمَّن قوله الإخبار بمجئ زيد، وبركوبه حال مجيئه، وقد لزم أن يكون صاحبها معرفة أو كالمعرفة (النكرة الموصوفة)؛ لأنَّها كالخبر، والخبر عن النكرة غير جائز.(٣)

ومن أدلَّة التشابه بين الحال والخبر في المعنىٰ؛ أنَّ الحال يدلُّ علىٰ هيئة صاحبه، والخبر كذلك يدلُّ علىٰ هيئة المبتدأ.(٤)

فعلاقة الحال بصاحبها كعَلاقة الخبر بمبتدئه؛ لأنَّ الحال النكرة خبر في المعنىٰ وصاحبه المعرفة مخبرٌ عنه. فالأصل في الحال أن يكون نكرة وصاحبها

---

(١) انظر: العلاقات النحويَّة بين الخبر والصفة والحال، ص ص٧٤- ٨٨ بتصرُّف.

(٢) انظر: شرح التسهيل،٢/ ٢٤٧.

(٣) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العُكبريّ (٥٣٨- ٦١٦هـ)، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ودار الفكر، دمشق، سورية، ١٩٩٥م ،١/ ٢٨٤، ٢٨٥.

(٤) انظر: شرح التصريح،١/ ٦٠١، والعَلاقات النحويَّة بين الخبر والصفة والحال، ص٦٩.

معرفة، كما أنَّ الأصل في الخبر أن يكون نكرة والمبتدأ معرفة، وكما جاز أن يُبتدأ بنكرة بشرط حصول الفائدة وأمن اللبس، جاز أن يكون صاحب الحال نكرة بشرط وضوح المعنىٰ وأمن اللبس، ولا يكون ذلك في الأكثر إلاَّ بمسوِّغ تخصُّص صاحب الحال بوصف.(١)

والأصل في الخبر أن يتأخَّر عن المبتدأ، كما هو الأصل في الحال التي يجب أن تتأخَّر عن صاحبها، غير أنَّه يجوز في كليهما التقديم.(٢)

وهذا التشابه التركيبيّ والمعنويّ بين الثنائيَّة الوظيفيَّة (الحال والخبر)، نتج عنه مجموعة من المعاني في القرآن؛ لأنَّ ثمَّة جملًا في القرآن تعدَّد معناها نتيجة صحَّة وقوعها حالاً، وصحَّة وقوعها خبرًا في الوقت ذاته؛ لما لوظيفة الحال الفضلة من معنىٰ يختلف عمَّا لوظيفة الخبر العمدة رغم ما بينهما من وشائج قربىٰ، ورغم تشابههما في أمور كثيرة.

وقد جاء هذه الثنائيَّة الوظيفيَّة في الجملة الفعليَّة الماضويَّة: (فضَّلنا بعضهم علىٰ بعض) في قوله تعالىٰ: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴿٢٥٣﴾﴾(٣)

(تلك الرُّسلُ) مبتدأ وخبر، والجملة الفعليَّة الماضويَّة: (فضَّلنا بعضهم علىٰ بعض) جُمْلَة حاليَّة، وصاحب الحال هو المشار إليه: (الرُّسل)، ويجوز أن يكون (الرُّسل) نعتًا أو عطف بيان أو بدلاً؛ فتكون جُمْلَة: (فضَّلنا بعضهم علىٰ بعض) خبر المبتدإ (تلك)(٤)، ولكنَّ النصب علىٰ الحال، هو الأشهر.(٥)

---

(١) انظر: شرح التسهيل،٢/ ٢٤٧.

(٢) انظر: العَلاقات النحويَّة بين الخبر والصفة والحال، ص٧١.

(٣) البقرة: ٢٥٣.

(٤) انظر: التبيان، ص٢٠١، والبحر المحيط،٢/ ٢٨٢، والدرّ المصون،٢/ ٥٣٥.

(٥) انظر: التحرير والتنوير،٣/ ٦.

وقد ذهب الأخفش والكوفيُّون إلىٰ أنَّ الفعل الماضي المجرَّد يجوز أن يقع حالاً، أمَّا البصريُّون فقد أجمعوا علىٰ أنَّه لا يجوز أن يقع حالاً إلاَّ إذا كان معه (قد)، أو كان وصفًا لمحذوف. واستدلَّ الأخفش والكوفيُّون علىٰ رأيهم بقوله تعالىٰ: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴿٩٠﴾﴾[1]، (حصرت) فعل ماضٍ، وهو في موضع الحال، وتقديره: حصرةً صدورُهم، والدليل علىٰ صحَّة هذا التقدير احتجاجهم بقراءة: (أو جاءوكم حصرةً صدورُهم) بالتاء المربوطة المنوَّنة بالفتح[2]، وهذا الذي تأوَّله البصريُّون وقدَّروه: (قد حصرت).[3]

ومن ثَمَّ فزَعْمُ بعض النحويين أنَّ الفعل الماضي لفظًا لا يقع حالاً وليس قبله (قد) ظاهرة إلاَّ وهي قبله مقدَّرة، زَعْمٌ لا تقوم عليه حُجَّة؛ لأنَّ الأصل عدم التقدير، ولأنَّ وجود (قد) مع الفعل المشار إليه لا يضيف معنىٰ علىٰ ما يُفهم به إذا لم توجد. وحقّ المحذوف المقدَّر ثبوته أن يدلَّ علىٰ معنىٰ لا يُدرك دونه. فإن قيل: (قد) تدلُّ علىٰ التقريب. أجيب: دلالتها علىٰ التقريب مستغنىٰ عنها بدلالة سياق الكلام علىٰ الحاليَّة، كما استغني عن تقدير (قد) مع الماضي القريب

---

(١) النساء: ٩٠.

(٢) قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي، انظر: مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع، لابن خَالَويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت ، ص٣٤.

(٣) انظر: شرح المفصَّل،٢/ ٢٨، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويِّين البصريِّين والكوفيِّين، لكمال الدين أبي البركات الأنباري (٥١٣- ٥٧٧هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط٤، ١٩٦١م، ص٢١٢، ٢١٣، وخِزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، لعبد القادر البَغدادي (١٠٣٠- ١٠٩٣)، تحقيق وشرح: الشيخ عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٦م، ٣/ ٢٥٤، ٢٥٥.

الوقوع إذا وقع نعتًا أو خبرًا. ولو كان الماضي معنىٰ لا يقع حالاً إلاَّ وقبله (قد) مقدَّرة لامتنع وقوع المنفي بـ(لم) حالاً، ولكان المنفي بـ(لمَّا) أولىٰ منه بذلك؛ لأنَّ (لم) تنفي (فَعَلَ)، و(لمَّا) تنفي (قد فَعَلَ)، وهذا واضح لا ريب فيه، وأجاز بعض من قدَّر (قد) قبل الفعل الماضي الاستغناء عن تقديرها بجعل الفعل صفة لموصوف مقدَّر، وهو أيضًا تكلّف لا حاجة إليه.(١)

فالمعنىٰ والقياس أنَّ كلَّ ما جاز أن يكون صفة للنكرة، جاز أن يكون حالاً للمعرفة، والجملة الفعليَّة الماضويَّة المجرَّدة من (قد) جاز أن تقع صفة للنكرة؛ فجاز أن تكون حالاً للمعرفة.(٢)

وقد أنكر ابن يعيش هذا القول، وردَّه بأنَّ ما ذُكِر عن المعنىٰ فاسد، والأمر فيه بالعكس؛ لأنَّ كلَّ ما جاز أن يكون حالاً جاز أن يكون صفة للنكرة، وليس كلّ ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً.(٣)

ورغم اختلاف التعدُّد بين النحاة في وقوع الجملة الفعليَّة الماضويَّة المجرَّدة من (قد) حالاً؛ فإنَّ الثنائيَّة الوظيفيَّة في هذا الموضع القرآنيّ؛ نتج عنها معنيان، **أوَّلهما**: علىٰ الحال: أنَّ الله وصف حال هؤلاء الرسل بأنَّه فضل بعضهم علىٰ بعض، **وآخرهما**: علىٰ الصفة: أنَّ الله وصف هؤلاء الرسل بأنَّه فضَّل بعضهم علىٰ بعض، وهذان المعنيان قريبان من بعضهما؛ لما بين الحال والخبر من وشائج القربىٰ.

- **تلك + الرسلُ + جملة (فضَّلنا بعضهم علىٰ بعض).**
- **مبتدأ + خبر + حال= معنىٰ١.**

---

(١) انظر: شرح التسهيل،٢/ ٢٨٦، ٢٨٧.

(٢) انظر: شرح المفصَّل،٢/ ٢٩، والإنصاف، ص٢١٢، ٢١٣.

(٣) انظر: شرح المفصَّل،٢/ ٢٩.

❖ مبتدأ + بدل / نعت + خبر = معنىٰ٢.

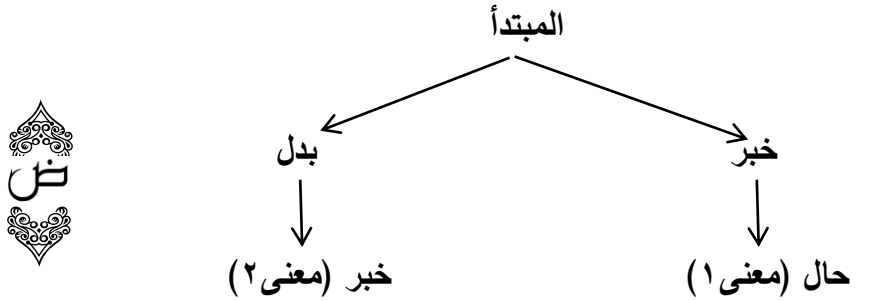

وجاء ذلك -أيضًا- في الجملة الفعليَّة المضارعيَّة (يبتغون فضلاً من ربِّهم ورضوانًا) في قوله تعالىٰ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ ﴿٢٩﴾﴾[1]

قوله: (رُكَّعًا سُجَّدًا) منصوبان علىٰ الحال من ضمير المفعول في الفعل: (تراهم)؛ لأنَّه من رؤية العين (الرؤية البصريَّة)، وقوله: (يبتغون فضلاً من ربِّهم) جُمْلَة فعليَّة مضارعيَّة في محلِّ رفع علىٰ أنَّها خبر بعد خبر (خبر ثالث)، أو في محلِّ نصب علىٰ الحال الثالثة (حال متعدِّدة) من ضمير المفعول في الفعل: (تراهم)، والمعنىٰ: تراهم رُكَّعًا سُجَّدًا يبتغون فضلاً.[2]

يتبيَّن مما سبق أنَّ الثنائيَّة الوظيفيَّة في الجملة الفعليَّة المضارعيَّة المثبتة: (يبتغون فضلاً من الله ورضوانًا) نتج عنها معنيان في الآية؛ **أوَّلهما**: معنىٰ الخبر مع تعدّده؛ أي: والذين معه أشداء علىٰ الكفار، رحماء بينهم، يبتغون فضلا من الله ورضوانًا. **وآخرهما**: معنىٰ الحال مع تعدّدها؛ تراهم ركعًا، سجدًا، يبتغون

(١) الفتح ٢٩.

(٢) انظر: البيان،٢/ ٦٨٣، والتبيان، ص١١٦٨، ١١٦٩، والدرّ المصون،٩/ ٧٢١.

فضلاً من الله ورضوانًا؛ ومن ثمَّ كان (قيد التعدُّد) إحدىٰ وسائل إنتاج المعاني في القرآن.

❖ **والذين + أشداءُ+ رحماءُ+ (تراهم) + ركعًا + سجدًا + يبتغون فضلاً من الله ورضوانًا.**

❖ **مبتدأ + خبر١ + خبر٢ + (تراهم) + حال١ + حال٢ + خبر٣ = معنىٰ١.**

❖ **مبتدأ + خبر١ + خبر٢ + (تراهم) + حال١ + حال٢ + حال٣ = معنىٰ٢.**

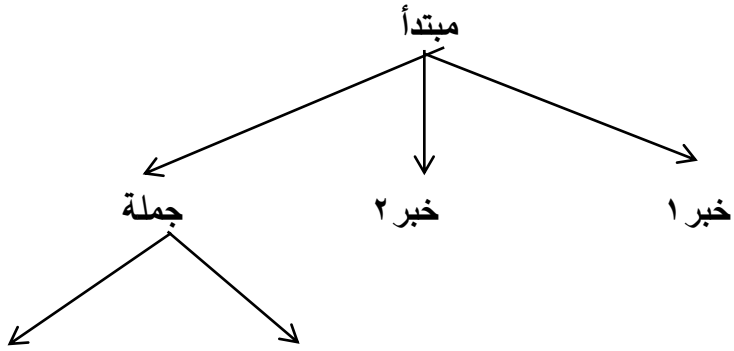

٤- ثنائيَّة الحال واللامحلّ من الإعراب:

بيَّن البحث في صفحاته السابقة أنَّ الثنائيَّات الوظيفيَّة ذات المحلّ الإعرابيّ، المتعلِّقة بالحال نتج عنها مجموعة من المعاني في النصِّي القرآنيّ، وكذلك نتج عن تعدُّد دلالات النصِّ القرآنيّ ثنائيَّة أخرىٰ هي ثنائيَّة الحال، واللا محلّ له من الإعراب؛ ومن ذلك الجملة الاسميَّة (والملائكة يشهدون) في قوله تعالىٰ: ﴿ لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشۡهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيۡكَۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَشۡهَدُونَۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿١٦٦﴾ ﴾[1]

(١) النساء: ١٦٦.

نتج عن ثنائيَّة الدلالة في جملة: (والملائكةُ يشهدون) (المقيَّدة بالواو) ثنائيَّة المحلّ الإعرابي واللا محلّ من الإعراب؛ لأنَّ الإعراب فرع المعنىٰ؛ ففي الجملة وجهان: **أوَّلهما**: أنَّ الواو عاطفة؛ فجملة (والملائكةُ يشهدون) علىٰ الجملة الابتدائيَّة (لكنِ اللهُ يشهد)؛ فتأخذ حكمها؛ فلايكون لها محلٌّ لها من الإعراب، **وآخرهما**: أنَّ الواو حاليَّة؛ فجملة (والملائكةُ يشهدون) في محلِّ نصب علىٰ الحال من ضمير المفعول به في قوله: (أنزله)؛ والمعنىٰ: أنزله والملائكةُ شاهدون بِصِدْقه وإنزاله.(١)

فالجُمْلة الاسميَّة المسبوقة بالواو وقعت حالاً ثانية بعد الحال الأولىٰ شْبْه الجُمْلة: (بعلمه)؛ لأنَّ الباء للمصاحبة؛ والمعنىٰ: ملتبسًا بعلمه، وفي صاحب الحال وجهان، **أوَّلهما**: ضمير المفعول به، وهو (الهاء) في قوله: (أنزله)، **وآخرهما**: ضمير الفاعل المستتر في قوله: (أنزله) أي: أنزله عالمًا به.(٢)

يتبيَّن ممَّا سبق أنَّ من جعل الواو حاليَّة؛ فالمعنىٰ عنده: أنَّ الله يشهد بما أنزل إليك، وقد أنزله عالمًا به، وأنزله والملائكة شاهدون بصدقه. أمَّا من جعلها عاطفة؛ فقد عطف الجملة علىٰ جملة لا محلَّ لها من الإعراب فتأخذ حكمها؛ والمعنىٰ: أنَّ الله يشهد بما أنزل إليك عالمًا به، والملائكة يشهدون أيضًا بذلك؛ فيشترك الملائكة في حكم الشهادة مع الله عزّ وجلّ؛ ومن ثَمَّ فالثنائيَّة الوظيفيَّة (الحال والعطف) في التركيب جاءت نتيجة معنيين جائزين؛ وساعد علىٰ ذلك ورود الواو التي يصحّ تقديرها عاطفة، ويصح تقديرها حاليَّة في التركيب القرآنيّ الواحد.

---

(١) انظر: التبيان، ص٤١٠، والدرّ المصون،٤/ ١٦٣.

(٢) انظر: الدرّ المصون،٤/ ١٦٣.

❖ لكن الله يشهد + و + الملائكة يشهدون.

❖ جملة ابتدائيَّة + عاطفة + ج معطوفة لا محلَّ لها = معنىٰ١.

❖ جملة ابتدائيَّة + حالية + ج حاليَّة لها محلّ = معنىٰ٢.

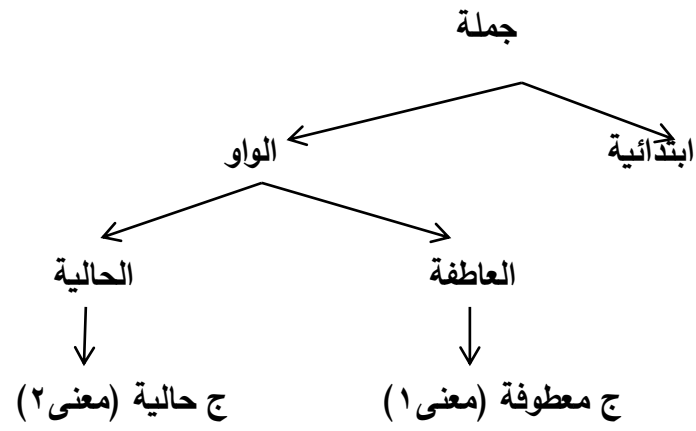

المبحث الثالث
ثنائيَّة تعدُّد الحال وإفرادها (الحال المتداخلة)

ترد الحال في النحو العربي مفردة في مواضع، وترد متعدِّدة في مواضع أُخَر، وثمَّة مواضع في القرآن اجتمع فيها ثنائيَّة الإفراد والتعدُّد؛ فنتج عن هذه الثنائيَّة معانيَ قرآنيَّة.

وقد أفصح النحويُّون عن جواز تعدُّد الحال المفردة وغير المفردة في اللغة العربيَّة؛ لشبهها بالخبر في المعنىٰ، وبالنعت في التقيُّد، فكما جاز للمبتدإ الواحد خبران أو أكثر، وجاز للموصوف الواحد صفتان أو أكثر، جاز أن يكون للاسم الواحد حالان أو أكثر.(١)

وقد ردت هذه الثنائيَّة في الجملة الفعليَّة المضارعيَّة المنفيَّة (لا يرون فيها شمسًا ولا زمهريرًا) في قوله تعالىٰ: ﴿ وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُوا۟ جَنَّةً وَحَرِيرًا ﴿١٢﴾ مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ ۖ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا ﴿١٣﴾ ﴾(٢)

تعدَّدت الحال في هذه الآية القرآنيَّة، فقوله: (متَّكئين فيها علىٰ الأرائك) حال أولىٰ مثبتة من ضمير المفعول به في قوله: (وجزاهم)، والجُمْلَة الفعليَّة: (لا يرون فيها شمسًا ولا زمهريرًا) حال ثانية منفيَّة؛ وهي إمَّا حال ثانية من ضمير المفعول به (المجزيين أو الصابرين) في قوله: (جزاهم) ، وإمَّا حال من الضمير المستتر في قوله: (متَّكئين) ؛ فتكون حالاً متداخلة.(٣)

---

(١) انظر: شرح التسهيل،٢/ ٢٦٤، وشرح التصريح،١/ ٦٠١، ٦٠٢، وشرح المفصَّل، ٢/ ٦.

(٢) الإنسان: ١٢ – ١٣.

(٣) انظر: التبيان، ص١٢٥٩، والدرّ المصون،١٠/ ٦٠٤، ٦٠٥، والتحرير والتنوير،٢٩/ ٣٨٩، والكشَّاف،٦/ ٢٧٩، والجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر القرطبي (ت٦٧١ه) تح: د/ عبد الله عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٦م، ٢١/ ٤٧١.

ونتيجة جواز جملة الحال (لا يرون فيها شمسصا ولا زمهريرًا) أن تكون حالاً ثانية، وأن تكون حالاً واحدة مستقلَّة مفردة؛ تعدَّد المعنىٰ في القرآن؛ إذ تبدَّىٰ معنىٰ في كل تخريج.

وهنا يطرح البحث سؤالًا: هل تسمح دلالة الآية بوقوع الجملة المنفيَّة حالاً ثانية من الضمير الظاهر المتَّصل في قوله: (وجزاهم)، وحالاً أولىٰ من الضمير المستتر في قوله: (متَّكئين)؟!

من ذهب إلىٰ أنَّ الجملة المنفيَّة حال ثانية من الضمير (الهاء) في قوله: (وجزاهم) فالمعنىٰ عنده: أنَّ الله جزىٰ الصابرين بجنة وحرير جزاء صبرهم، وهؤلاء الصابرين سينعمون بالاتِّكاء علىٰ الأرائك في الجنة هذا أوَّلاً، وهسينعمون أيضًا بأنَّهم لا يرون في الجنة شمسًا ولا زمهريرًا.

ومعنىٰ: (لا يرون فيها شمسًا ولا زمهريرًا) أي: لا يرون في الجنة شمسًا كشمس الدنيا ولا قمرًا كقمر الدنيا، ولا شدة حرّ كحرِّ الشمس في الدنيا، ولا زمهريرا؛ أي: ولا بردًا مفرطًا، فهواؤها سجسج؛ أي معتدل طيب؛ أي: إنَّهم في ضياء مستديم، لا ليل فيه ولا نهار؛ لأنَّ ضوء النهار بالشمس، وضوء الليل بالقمر.(١)

أمَّا من ذهب إلىٰ أنَّ الجملة المنفيَّة حال من الضمير المستتر في (متَّكئين) فقد منع تعدُّد الحال وفي الوقت نفسه أجاز تداخلها (حال من حال)؛ والمعنىٰ عنده: أنَّهم في حال تنعمهم بالاتِّكاء علىٰ الأرائك في الجنَّة لا يرون فيها شمسًا ولا زمهريرًا.

ففي الحال الأولىٰ من ضمير المفعول به الظاهر وصف الصابرين في الجنَّة بحالين متتاليين، **الأولىٰ**: مثبتة وهي حال مفردة مُفادها اتِّكاؤهم علىٰ الأرائك،

---

(١) انظر: تفسير القرطبي، ٢١/ ٤٧١.

والثانية: حال جملة مضارعيَّة منفيَّة، ومفادها: لا يرون فيها شمسًا ولا زمهريرًا؛ أمَّا في الحال المتداخلة فقد وصفهم بالتنعُّم بالاتِّكاء علىٰ الأرائك في الجنة، ثم بيَّن أنَّ هؤلاء المتَّكئين لا يرون في الجنَّة شمسًا ولا زمهريرًا، ومن ثَمَّ كانت ثنائيَّة تعدُّد الحال، والحال المتداخلة عاملاً من عوامل إنتاج المعاني في النصِّ القرآنيّ.

وترد جُمْلة الحال منفيَّة في العربيَّة، بإحدىٰ أدوات نفي الحال الستَّة: (لا، وما، ولم، ولمَّا، وليس، وغير)(1)؛ ولذلك فالجُمَل التي تقع حالاً هي الخبريَّة لا الطلبيَّة؛ وهي عدَّة أنماط: الجُمْلَة الابتدائيَّة، والجُمْلَة المصدرة بـ(إنَّ)، والجُمْلَة المصدَّرة بـ(كأنَّ)، والجُمْلَة المصدَّرة بـ(لا التبرئة)، والجُمْلَة المُصدَّرة بـ(ما)، والجملة المصدَّرة بمضارع مثبت، والجملة المصدَّرة بمضارع منفي بـ(ما أو لا)، والجملة المصدَّرة بـ(لم)، والجملة المصدَّرة بماضٍ تالٍ لـ(إلاَّ)، والجملة المصدَّرة بماضٍ متلو بـ(أو)، والجملة المصدَّرة بماضٍ مخالف لذينك، فكلُّ واحدةٍ من هذه الجُمَل في محلِّ نصب علىٰ الحال، ومتضمِّنة لضمير يعود علىٰ صاحب الحال يربطها به، وقد تُجامعه واو الحال أو تغني عنه في غير مؤكّدة ولا

(1) انظر: الحال المنفيَّة في القرآن الكريم، د/ جهاد يوسف العرجا، الجامعة الإسلاميَّة، غزَّة، ديسمبر، ٢٠٠٧م، ص ص١٠ - ٢٢، وجُمْلة الحال المنفيَّة في الشعر الجاهلي: دراسة في النحو والدلالة، د/ علي محمَّد هنداوي، مجلَّة علوم اللغة، ع٣، مج٦، ٢٠٠٣م، ص١٩، والجُمْلَة الحاليَّة في القرآن الكريم: إحصاء ودراسة، د/ محمَّد حسين أبو الفتوح، مجلَّة جامعة الملك سعود، م٣، الآداب، ص ص٣٥- ١١١، ١٩٩١م، ص ص٤٧ - ٦٢ بتصرُّف.

مصدَّرة بمضارع مثبت أو منفي بـ(لا) أو ماضٍ تالٍ لـ(إلاَّ) أو متلو بـ(أو)، ومجامعته الواو في الجُمْلَة الاسميَّة أكثر من انفراده.(١)

وقد جاءت الحال منفيَّة في القرآن، بأنواعها الثلاثة: المفردة والجملة وشبه الجملة، مع ربط ذلك بدلالة الآية من خلال السياق والمعنىٰ العام للسورة(٢)؛ وذلك لما تؤديه جُمْلة الحال من دورٍ مهمٍّ في فَهم السياق السابق واللاحق لها؛ فهي لا تُفيد معنىٰ نفي الحال، ولا تؤكِّد هذا النفي؛ بل هي مفتاح للدلالة المرادة من خلال تأكيد ما قبلها.(٣)

ومن ثَمَّ كانت ثنائيَّة تعدُّد الحال القرآنيَّة (مفردة مثبتة + جملة مضارعيَّة منفيَّة)، وإفرادها أو تداخلها (الحال المتداخلة)؛ نتيجة ما يجيزه المعنىٰ في الموضع الواحد، وسيلة من وسائل إنتاج المعاني في النصّ القرآنيّ.

- **وجزاهم + متَّكئين فيها ... + لا يرون فيها شمسًا ولا زمهريرا.**
- **ضمير المفعول به + حال ١ مثبتة + حال ٢ منفيَّة.**
- **ضمير المفعول به + حال ١ مثبتة + حال ١ من الضمير في (متَّكئين)= حال متداخلة.**

---

(١) انظر: شرح التسهيل،٢/ ٢٧٤ – ٢٧٦، وهَمْع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق وشرح: د/ عبد العال سالم مكرم، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م،٤/ ٤٣ – ٤٥.

(٢) انظر: جُمْلة الحال المنفيَّة في الشعر الجاهلي، ص ص٣٧– ٦٦، والحال المنفيَّة في القرآن الكريم، ص٢.

(٣) انظر: الحال المنفيَّة في القرآن الكريم، ص٢٣.

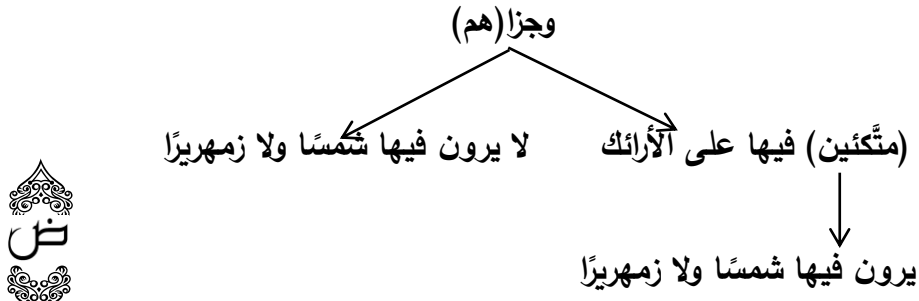

ومن ذلك –أيضًا– جملة: (لا يذوقون فيها بردًا ولا شرابًا) في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا ﴿٢١﴾ لِّلطَّاغِينَ مَآبًا ﴿٢٢﴾ لَّابِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا ﴿٢٣﴾ لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا ﴿٢٤﴾ إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَّاقًا ﴿٢٥﴾﴾[1]

اجتمع في الآية ثنائيَّة تعدُّد الحال، وإفرادها أو تداخلها؛ إذ تعدَّدت الحال لذي حال واحدة؛ فقوله: (لابثين فيها أحقابًا) حال أولىٰ مثبتة من قوله: (للطاغين)، والجُمْلَة الفعليَّة المضارعيَّة المنفيَّة: (لا يذوقون فيها بردًا ولا شرابًا) أي في الأحقاب، حال ثانية، من قوله: (للطاغين).[2]

وخرَّجها بعض النحاة والمفسِّرين علىٰ أنَّها حال أولىٰ من الضمير المستتر في قوله: (لابثين)[3]؛ أي: لابثين غير ذائقين؛ فتكون حالًا متداخلة.[4]

والمراد بالطاغين: من طغىٰ في دينه بالكفر، أو في دنياه بالظلم، والمآب: المرجع والمأوىٰ والمنزل علىٰ قول قتادة، ومعنىٰ: (لابثين فيها أحقابًا): ماكثين

---

(١) النبأ: ٢١ – ٢٥.

(٢) انظر: البحر المحيط،٨/ ٤٠٥، والتحرير والتنوير،٣٠/ ٣٧، وتفسير القُرطُبيّ، ٢٢/ ٢١، والدرّ المصون،١٠/ ٦٥٦.

(٣) انظر: البيان،٢/ ٧٦٤، والتحرير والتنوير،٣٠/ ٣٧، والدرّ المصون،١٠/ ٦٥٦.

(٤) انظر: الدرّ المصون،١٠/ ٦٥٦.

في نار جهنم ما دامت الأحقاب، وهي لا تنقطع، فكلَّما مضىٰ حُقُب جاء حُقُب آخر، والحُقُب بضمَّتين: الدهر، والأحقاب: الدهور، بينما الحِقبة بالكسر: السَّنة، والجمع حِقَب. والحُقْب بالضمَّ والسكون جمعه: أحقاب، ومدته: ثمانون سنة، وقيل: أكثر من ذلك وأقلّ.(١)

والمعنىٰ: لابثين فيها أحقاب الآخرة التي لا نهاية لها، فحذف الآخرة لدلالة الكلام عليها؛ إذ في الكلام ذكر لها، ويقال: آيام الآخرة؛ أي أيام بعد أيام لا نهاية لها، وإنَّما كان يدلّ علىٰ التوقيت لو قال: خمسة أحقاب، أو عشرة أحقاب، ونحوه. وذكَر الأحقاب لأن الحُقُب كان أبعد شيء عندهم، فتكلَّم بما تذهب إليه أوهامهم ويعرفونها، وهي كناية عن التأبيد، أي: يمكثون فيها أبدًا. وقيل: ذكر الأحقاب دون الأيام؛ لأنَّ الأحقاب أهول في القلوب، وأدلّ علىٰ الخلود. والمعنىٰ متقارب، وهذا الخلود في حقّ المشركين(٢)؛ ولذلك ذكر ابن كَيسان أنَّ معنىٰ: (لابثين فيها أحقابا) لا غاية لها ولا انتهاء، فكأنَّه قال: لابثين فيها أبدًا.(٣)

ويمكن حمل الآية علىٰ العُصاة الذين يخرجون من النار بعد أحقاب. وقيل: الأحقاب وقت شربهم الحميم والغسَّاق، فإذا انقضت كان لهم نوع آخر من العذاب؛ ولهذا قال: (لابثين فيها أحقابًا لا يذوقون فيها بردًا ولا شرابًا إلاَّ حميمًا وغسَّاقا).(٤)

وعلىٰ هذين المعنيين تكون الجملة المنفيَّة الحاليَّة (لا يذوقون فيها بردًا ولا شرابًا) صالحة أن تكون حالاً ثانية منفيَّة بعد الحال الأولىٰ المفردة المثبتة: (لابثين)؛ أي: جعل الله جهنم مرجعًا ومنزلاً لهؤلاء الطاغين، ولهم فيها حالان:

---

(١) انظر: تفسير القرطبي، ٢٢/ ١٦، ١٧.

(٢) انظر: تفسير القرطبي، ٢٢/ ١٦، ١٧.

(٣) انظر: تفسير القرطبي، ٢٢/ ١٧، ١٨، ٢١.

(٤) انظر: تفسير القرطبي، ٢٢/ ١٦، ١٧.

الأولىٰ: لابثين فيها أحقابًا أي أبدًا، والثانية: أنَّ هؤلاء الطاغين لا يذوقون في جهنم بردًا ولا شرابًا أبدًا. وعلىٰ المعنىٰ الآخر: وهو أنَّ الأحقاب مدَّة زمنيَّة وليس أبديَّة؛ فتكون الجملة المنفيَّة حالاً من الضمير المستكن في: (لابثين)؛ فتكون حالاً من حال (حال متداخلة)؛ والمعنىٰ: أنَّهم لا يذوقون في جهنم بردًا ولا شرابًا ظغلاً حميمًا وغسَّاقًا مدَّة هذه الأحقاب طالت أو قصرت حسب الأقوال الواردة في مدَّة هذه الأحقاب.

ممَّا سبق يتَّضح أنَّ صاحب الحال قوله: (للطاغين)، له حالان؛ الأولىٰ مثبتة، وهي قوله: (لابثين فيها أحقابًا)، والثانية منفيَّة، وهي جملة: (لا يذوقون فيها بردًا ولا شرابًا)، أو تكون الجملة المنفيَّة حالاً متداخلة من الضمير في الحال الأولىٰ المفردة (لابثين).

- **للطاغين + لابثين فيها ... + لا يذوقون فيها بردًا ولا شرابًا.**
- **صاحب الحال + حال ١ مثبتة + حال ٢ منفيَّة.**
- **صاحب الحال + حال ١ مثبتة + حال ١ من الضمير في (لابثين)= حال متداخلة.**

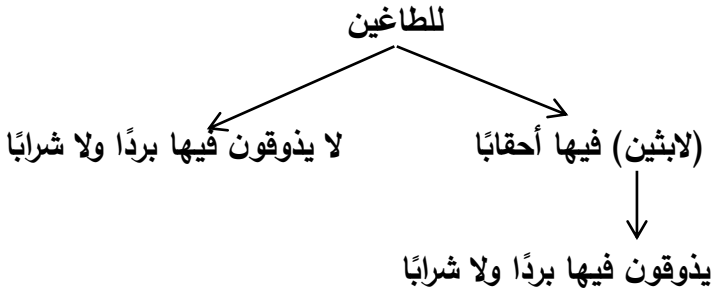

وقد اجتمعت هذه الثنائيَّة في الجُمْلة الفعليَّة المضارعيَّة المنفيَّة المبنيَّة للمجهول (لا يُخفَّف عنهم العذاب)، في قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ

كُفَّارٌ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ ١٦١ خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ لَا يُخَفَّفُ عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابُ ١٦٢ [1]

(خالدين فيها)؛ أي: في اللعنة؛ فهي مؤبَّدة عليهم. و(خالدين) منصوب علىٰ الحال من الضمير في (عليهم) والعامل فيه الظرف من قولهم: (عليهم)؛ لأنَّ فيها معنىٰ استقرار اللعنة.[2]

وقوله: (لا يُخَفَّف عنهم العذابُ) جُمْلة فعليَّة حاليَّة من الضمير في (عليهم)، عند من أجاز تعدِّي العمل إلىٰ حالين لذي حال واحد، وقد تكون حالاً من المضمر في (خالدين)، والمعنىٰ: غير مخفَّف عنهم العذاب، فهي حال متداخلة؛ أي حال من حال؛ لأنَّ (خالدين) حال من الضمير في (عليهم)، وليست حالاً ثانية من الضمير في (عليهم)؛ عند من منع أن يكون للاسم الواحد حالان.[3]

- **عليهم + خالدين فيها + لا يخفَّف عنهم العذابُ.**
- **الضمير + حال ١ مثبتة + حال ٢ منفيَّة.**
- **الضمير + حال ١ مثبتة + حال ١ من الضمير في (خالدين)= حال متداخلة.**

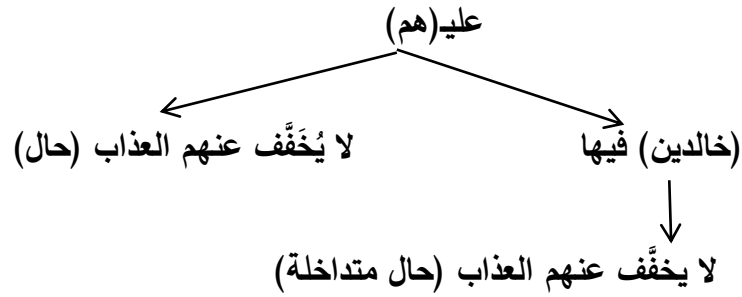

(١) البقرة ١٦١ – ١٦٢.

(٢) انظر: تفسير القرطبي، ٢/ ٤٨٨.

(٣) انظر: التبيان، ص١٣٢، والبيان،١/ ١٢٨، والبحر المحيط،١/ ٦٣٦.

ومن ثَمَّ فهذه الثنائيَّة بين الحال الثانية المتعدِّدة، والحال المستقلَّة المتداخلة، ضربٌ من ضروب الإعجاز اللغويّ في القرآن؛ لما ينتج عن هذه الأحوال من معانٍ قرآنيَّة.

المبحث الرابع
ثنائيّة تعريف صاحب الحال وتنكيره

من الثنائيَّات ذات الأثر في إنتاج المعاني، التي تتعلَّق بالحال، ثنائيَّة مجيء صاحب الحال معرفة ومجيئه نكرة، في الموضع الواحد.

ولقد جاء في التقعيد النحويّ المطَّرد أنَّ **الحال تكون نكرة**(١)؛لأسباب، **أوَّلها**: أنَّها في المعنىٰ خبر ثانٍ وأصل الخبر أن يكون نكرة، **وثانيها**: أنَّها تشبه التمييز النكرة، فكانت مثل ما تشبهه، **وآخرها**: أنَّها تقع في جواب: كيف ...؟ و(كيف) سؤال عن نكرة. أمَّا **صاحب الحال فيكون معرفة**؛ لسببين، **أوَّلهما**: أنَّ الحال خبر ثانٍ، والخبر عن النكرة غير جائز، **وآخرهما**: أنَّه إذا كان صاحبها نكرة جاز أن تكون الحال صفة، ولا حاجة إلىٰ مخالفتها إيَّاه في الإعراب؛ إذ لا فرق في المعنىٰ بين الحال من النكرة، والصفة.(٢)

فإذا تقدَّمت الحال علىٰ صاحبها جاز في صاحبها التعريف علىٰ الأصل، والتنكير بمسوِّغ التقديم والتأخير(٣)، بشرط حصول الفائدة ووضوح المعنىٰ وأمن اللبس، ولا يكون ذلك في الأكثر إلاَّ بمسوِّغ تخصُّص صاحب الحال بوصف.(٤)

---

(١) انظر: شرح المفصل، ٢/ ٦.

(٢) انظر: شرح المفصل، ٢/ ١٧، ١٨.

(٣) شرح جُمَل الزجَّاجي، لأبي الحسن بن مؤمن بن مُحَمَّد بن عليّ بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوَّاز الشعَّار، إشراف: د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م،١/ ٣١٨.

(٤) انظر: شرح التسهيل،٢/ ٢٤٧.

فإن تقدَّمت صفة النكرة نُصبت علىٰ الحال؛ لامتناع جواز تقديم الصفة علىٰ الموصوف؛ وإذا لم يجز تقديمها صفة؛ عُدل إلىٰ الحال، ويسمِّيه النحويُّون أقبح القبيحين؛ وذلك لأنَّ الحال من النكرة قبيح، وتقديم الصفة علىٰ الموصوف أقبح، وكذلك جاز كون صاحب الحال نكرة علىٰ خلاف الأصل المطَّرد؛ لمسوِّغ تخصيص هذه النكرة بالوصف (النكرة الموصوفة)، ولكن تنكير صاحب الحال قبيح وهو جائز رغم قبحه، نحو: جاء رجل ضاحكًا، وجعله وصفًا وإتباعه لما قبله هو الوجه.(١)

ومن ثَمَّ فالأصل في القواعد المطَّردة أن يكون صاحب الحال معرفة، وجاز أن يكون نكرة بمسِّوغ من هذين المسوِّغين: الأوَّل: الرتبة أي تقديم الحال وتأخير صاحبها علىٰ خلاف الأصل. والثاني: تخصيص النكرة بالوصف.

فالجمل وأشباه الجمل الواقعة صفة إذا تقدَّمت علىٰ الموصوف صارت حالاً كما في قوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ ﴿١٢٨﴾﴾(٢)، شبه الجملة: (من الأمر) حال من صاحبها النكرة (شيء)؛ لأنَّ الحال في الأصل صفة تقدَّمت علىٰ الموصوف.(٣)

وقد جاءت هذه الثنائيَّة في جملة (يشوي الوجوه) في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا ۚ وَإِن يَسْتَغِيثُوا۟ يُغَاثُوا۟ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ يَشْوِى ٱلْوُجُوهَ ۚ ﴿٢٩﴾﴾(٤)

---

(١) انظر: شرح المفصل، ٢/ ٢٠.

(٢) آل عمران: ١٢٨.

(٣) انظر: شِبْه الجُمْلَة دراسة تركيبيَّة تحليليَّة مع التطبيق علىٰ القرآن الكريم، د/ سوزان مُحَمَّد فؤاد فهمي، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص٥٥.

(٤) الكهف: ٢٩.

الجملة الفعليَّة المضارعيَّة: (يشوي الوجوه) تحتمل أن تكون نعتًا ثانيًا لقوله: (ماءٍ)[1]، أي الماء صفته الأولىٰ أنَّه كالمهل، وصفته الثانية أنَّ هذا الماء يشوي الوجوه.

وتحتمل الجملة أيضًا أن تكون حالاً من (المُهْلِ)[2]؛ أي هذا الماء كالزيت المغلي الذي يشوي الوجوه.

كما تحتمل هذه الجُمْلَة أن تكون في محلِّ نصب علىٰ الحال من (ماءٍ)؛ رغم كونه نكرة؛ لأنَّه قد وُصف، فتخصَّص بالوصف؛ فحسُن مجيء الحال منه.[3]

- **بماءٍ + كالمهل + يشوي الوجوه.**
- **موصوف نكرة مجرور + (ش ج صفة١) + (ج صفة٢)= معنىٰ١.**
- **(موصوف نكرة مجرور + ش ج صفة)+ (ج حال من النكرة الموصوفة)= معنىٰ ٢.**
- **موصوف نكرة مجرور + (ش ج صفة) + (ج حال من المعرفة)= معنىٰ٣.**

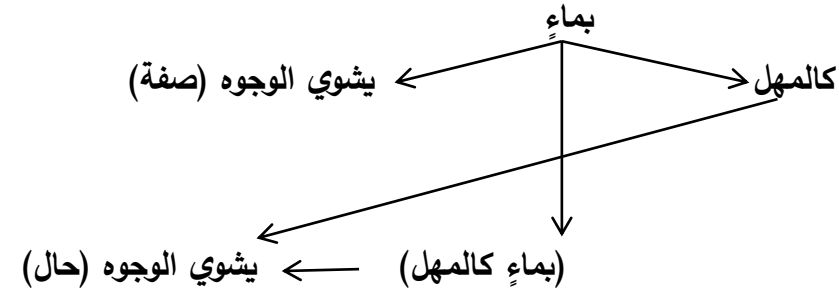

(١) انظر: التبيان، ص٨٤٥، والبحر المحيط،٦/ ١١٥.

(٢) انظر: التبيان، ص٨٤٥.

(٣) انظر: البحر المحيط،٦/ ١١٥، والدرّ المصون،٧/ ٤٨٠.

يتبيَّن ممَّا سبق أنَّ الأصل المطَّرد أن يكون صاحب الحال معرفة، وقد جاء نكرة عدولاً عن الأصل؛ بمسوِّغ تقييد النكرة وتخصيصها بالوصف، ومن ثَمَّ تعدّ ثنائيَّة تعريف صاحب الحال وتنكيره بمسوِّغ موردًا عذبًا ينهل منه المفسِّرون ومعربو القرآن في بيانهم لمعاني النصِّ القرآني؛ وبالتالي فهذه الثنائيَّة تعدُّ مسلكًا من مسالك إنتاج المعاني في النصّ القرآنيّ.

النتائج

بعد التَّطواف في مجموعة من الثنائيَّات النحويَّة المتعلقة بالحال، ذات الأثر في إنتاج المعاني في القرآن، توصَّل الباحث إلىٰ مجموعة من النتائج، هي:

١- الثنائيَّات النحويَّة المتعلِّقة بالحال ينتج عنها مجموعة من المعاني الجديدة في النصِّ القرآنيّ والعكس؛ إذ يفصح تعدُّد دلالات النصِّ القرآني عن ثنائيَّات نحويَّة؛ فبين الجانبين أخذ وعطاء، وتبادل تأثيريّ مستمرّ، وهما معًا أشبه بوجهي العملة الواحدة.

٢- تجرُّد الحال الجملة وشبه الجملة من قرينة صريحة تفصح عن مجيئها من الفاعل أو المفعول، يسمح بتعلّق الحال بالفاعل والمفعول معًا في الموضع الواحد، وهذا التجرُّد يعدُّ مسلكًا من مسالك إنتاج المعاني في النصِّ القرآنيّ.

٣- تعلّق الحال بالفاعل يُنتج معنىٰ، وتعلُّقه بالمفعول ينتج معنىٰ آخر جديدًا، كما أنَّ وظيفة الحال لها معنىٰ، وكلّ وظيفة من الوظائف الأخرىٰ التي تتداخل معها لها معنىٰ آخر، وهذا كلُّه يسهم في إنتاج المعاني الجديدة في النصِّ القرآنيّ.

٤- افتقار الحال الجملة وشبه الجملة إلىٰ قرينة ترجِّح مجيئها من ضمير المؤنَّث، أو من الاسم الصريح المذكَّر، أو ترجِّح تعلُّقها بالفاعل العمدة أو المفعول به الفضلة، أو ترجِّح تعلِّقها بالعاقل أو غير العاقل، يعدُّ مقتضىٰ دلاليًّا يجيز مجيء الحال من الضمير والاسم الظاهر معًا، ومن العمدة والفضلة معًا، ومن المذكَّر والمؤنَّث معًا، ومن العاقل وغير العاقل معًا؛ فتجتمع الثنائيَّات الضديَّة في الموضع الواحد؛ وهذا يعدُّ وسيلة من وسائل إنتاج المعاني في القرآن، ووجهًا من وجوه إعجازه اللغويَّة.

٥- جاءت الحال المفردة صاحبين في الموضع الواحد؛ الصاحب الأوَّل: ضمير الفاعلين المتكلِّمين (نا)، والصاحب الثاني: ضمير المفعول بهم الغائبين (الهاء)؛ ومجيء صاحبي الحال ضميرين للفاعلين والمفعولين، يجيز تعلُّق هذه الحال بأيّ منهما؛ لأنَّه ليس بين الصاحبين ما يرجِّح تعلّق الحال به دون الآخر، وقد نتج عن هذه الثنائيَّة تعدُّد في معاني النصِّ القرآنيّ.

٦- تتداخل وظيفة الحال مع الوظائف الأخرىٰ كالمبتدأ والخبر والصفة والعطف، وهذا التداخل تسعه العربيَّة؛ لما بين هذه الوظائف من وشائج قربىٰ؛ فينتج عن هذه الثنائيَّة الوظيفيَّة معانٍ جديدة في النصِّ القرآنيّ؛ لأنَّ وظيفة الحال لها معنىٰ، ولكلِّ وظيفة من الوظائف الأخرىٰ لها معنىٰ آخر؛ ومن ثَمَّ فبين تداخل وظيفة الحال مع غيرها والدلالات القرآنيَّة عَلاقة طرديَّة.

٧- بيَّن البحث أنَّ الثنائيَّة الدلاليَّة للفعل (ترىٰ) (المقيَّد بالمعنىٰ) نتج عنها ثنائيَّة وظيفيَّة، أوَّلها وأرجحها: الحال، وثانيها: المفعول به؛ فإذا كانت الرؤية بصريَّة نصب الفعل مفعولاً به واحدًا والجُمْلَة في محلِّ نصب علىٰ الحال، وإذا كانت الرؤية قلبيَّة نصب الفعل مفعولين ثانيهما الجُمْلَة نفسها؛ وقد جاز ذلك لالتقاء الحال والمفعول به في أمور منها النوع الإعرابيّ، والوجه الإعرابيّ، واحتمال الفعل لدلالتين مختلفتين، كلّ دلالة منهما تفصح عن وظيفة نحويَّة محتلفة عن أختها.

٨- وردت ثنائيَّة الصفة والحال من المفعول به النكرة الموصوفة (المقيَّدة بالوصف) في الآيات، ومن الفاعل النكرة في آيات أخرىٰ؛ وفي الموضعين كانت الصفة التالية للموصوف هي شبه الجملة: (منهم)، ثُمَّ تبع هذه الصفة في الآيات الأولىٰ جملة فعليَّة مضارعيَّة تفيد الاستمرار؛ فاحتملت الصفة الثانية والحال من النكرة بمسوِّغ تقييدها بالوصف وتخصيصها به، أمَّا في الآيات الأخرىٰ فقد تبعها

جملة اسميَّة تصدَّرتها الواو التي يجوز فيها أن تكون حاليَّة، وأن تكون صفة ثانية والواو مؤكِّدة، كما جاز في الموضعين أن تكون الجملة في محلِّ نصب علىٰ الحال من الضمير في قوله: (منهم)؛ فكان ذلك وسيلة من وسائل إنتاج المعاني في القرآن.

٩- استنتج الباحث أنَّ التعدُّد في وظائف الخبر والحال نتيجة (جواز التعدُّد فيهما) يعدُّ إحدىٰ وسائل إنتاج المعاني في القرآن.

١٠- بيَّن البحث أنَّ معاني الواو لها دور في إنتاج المعاني في القرآن؛ فالواو الحاليَّة تعطي معنىٰ، والواو العاطفة تعطي معنىٰ آخر.

١١- كانت ثنائيَّة تعدُّد الحال القرآنيَّة، وإفرادها أو تداخلها (الحال المتداخلة)؛ نتيجة ما يجيزه المعنىٰ في الموضع الواحد، وسيلة من وسائل إنتاج المعاني في النصّ القرآنيّ.

١٢- يعدُّ التعدُّد في الحال المتداخلة ضربًا من ضروب الإعجاز اللغويّ في القرآن، ووسية من وسائل إنتاج المعاني فيه.

١٣- توصَّل البحث إلىٰ أنَّ الثنائيَّة الإعرابيَّة والوظيفيَّة بين الصفة من النكرة، والحال من النكرة القريبة من المعرفة لتخصيصها بالوصف، تعدُّ وسيلة من وسائل إنتاج المعاني في النصِّ القرآنيّ؛ رغم تقارب المعنىٰ بين الصفة والحال.

١٤- للمنجز القواعدي في الحال طريقان، **الأوَّل**: الأصل المطَّرد وهو أن يكون صاحبه معرفة، **والثاني**: جواز العدول عن الأصل بأحد المسوِّغين: تقديم الحال علىٰ صاحبها، وتخصيصه بالوصف؛ ومن ثَمَّ قد يقع الموصوف علىٰ صفتين، وقد يقع علىٰ صفة واحدة تتلوها جملة في محلِّ نصب علىٰ الحال من النكرة الموصوفة؛ ممَّا يسهم في إنتاج المعاني في النصِّ القرآنيّ.

المصادر والمراجع

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويِّين البصريِّين والكوفيِّين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمَّد بن أبي سعيد الأنباري (٥١٣- ٥٧٧هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط٤، ١٩٦١م.
- البناء الموازي: نظريَّة في بناء الكلمة وبناء الجُمْلة، د/ عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٠م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمَّد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، دراسة وتحقيق: د/ جودة مبروك مُحَمَّد، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٠م.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ (ت٦١٦هـ) تح: علي مُحَمَّد البجاوي، مطبعة عيسىٰ البابي الحلبي، د.ت.
- تعدُّد التوجيه النحوي، "مواضعه، أسبابه، نتائجه"، د/ مُحَمَّد حسنين صبرة، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- تفسير البحر المحيط، لمُحَمَّد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، قرظه: د/ عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان،١٩٩٣م.
- تفسير التحرير والتنوير، للشيخ مُحَمَّد الطاهر بن عاشور، الدار التونسيَّة للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
- الجامع لأحكام القرآن والمُبَيِّن لما تضَمَّنه من السُّنةِ وآي الفُرقان، لأبي عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن أبي بكر القُرْطُبيّ (ت٦٧١هـ)، تح: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرين، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦م.

– جُمْلة الحال المنفيَّة في الشعر الجاهليّ: دراسة في النحو والدلالة، د/ علي محمَّد هنداوي، مجلَّة علوم اللغة، ع٣، مج٦، ٢٠٠٣م.

– الجُمْلَة الحاليَّة في القرآن الكريم: إحصاء ودراسة، د/ محمَّد حسين أبو الفتوح، مجلَّة جامعة الملك سعود، م٣، الآداب، ص ص٣٥– ١١١، ١٩٩١م.

– الجمل بعد النكرات في القرآن الكريم وإعرابها بين الصفة والحال، ابتسام عبد الكريم رمضان عامر، المجلة الليبية العالمية، جامعة بنغازي، العدد السادس، مارس ٢٠١٦.

– الجُمْلَة العربيَّة والمعنىٰ، د/ فاضل صالح السَّامِرَّائي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.

– الحال في النحو العربي وآراء النحاة فيه، لؤي حاتم عبد الله، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد١، المجلد١٧، كانون الثاني، ٢٠١٠م.

– الحال المنفيَّة في القرآن الكريم، د/ جهاد يوسف العرجا، الجامعة الإسلاميَّة، غزَّة، ديسمبر، ٢٠٠٧م.

– خِزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، لعبد القادر ابن عمر البَغدادي (١٠٣٠– ١٠٩٣)، تحقيق وشرح الشيخ عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٦م.

– الدرّ المصون في عُلوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تح: د/ أحمد مُحَمَّد الخرَّاط، دار القلم، دمشق، د.ت.

– دلالة الحال في التعبير القرآني بين التأسيس والتأكيد، د/ سيروان عبد الزهرة هاشم، كلية الآداب، جامعة الكوفة، د.ت.

- شِبْه الجُمْلَة دراسة تركيبيَّة تحليليَّة مع التطبيق علىٰ القرآن الكريم، د/ سوزان مُحَمَّد فؤاد فهمي، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣م.

- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، لجمال الدين مُحمَّد بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م.

- شرح التصريح علىٰ التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ) علىٰ أوضح المسالك إلىٰ ألفيَّة ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تح: مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.

- شرح اللمع في النحو، للقاسم بن مُحَمَّد بن مباشر الواسطي الضرير، تح: د/ رجب عثمان مُحَمَّد، تصدير: د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٠م.

- أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك، لابن هشام النصاري، ومعه كتاب عُدة السالك إلىٰ تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م.

- شرح المفصَّل للزمخشري، لموفق الدين أبو البقاء بن يعيش (ت٦٤٣ه)، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠١م.

- شرح جُمَل الزجَّاجي، لأبي الحسن بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوَّاز الشعَّار، إشراف: د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م.

- شروط الحال وأحكامها وأقسامها، لابن بري النحوي (ت٥٨٢هـ)، تح: د/ حاتم صالح الضامن، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا، مج٧١ ج٤ جمادىٰ الأولىٰ تشرين الثاني ١٩٩٦م.

- العَلاقات النحويَّة بين الخبر والصفة والحال: دراسة تطبيقيَّة في سورة يوسف، إعداد: علاَّم جميل أحمد اشتية، إشراف: د/ أحمد حسن حامد، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنيَّة، كليَّة الدراسات العليا، ٢٠٠٩م.

- الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم بن عمر الزمخشري (٤٦٧- ٥٣٨هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ أحمد عادل عبد الموجود وآخرين، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٨م.

- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العُكبريّ (٥٣٨- ٦١٦هـ)، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ودار الفكر، دمشق، سورية، ١٩٩٥م.

- ما تردد بين الحال والمفعول به في الفكر النحوي سورة البقرة أنموذجا، د/ عبد الله بن سرحان القرني، مجلة كلية دار العلوم جامعة القاهرة ع٨٥.

- مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع، لابن خَالَويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت.

- مشكلة تقسيم الحال علىٰ متنقلة وثابتة في النحو التقليدي وأثرها في فهم النص القرآني: مقاربة تداولية، د/ تومان غازي الخفاجي، حولية المنتدىٰ، العراق، مج٦ ع ١٤ ، ٢٠١٣م.

- مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق وشرح: د/ عبد اللطيف مُحَمَّد الخطيب، السلسلة التراثيَّة، الكويت، ٢٠٠٠م.

- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ت٢٨٥ه تح: محمد عبد الخالف عضيمة، المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية، القاهرة، ط٢، ١٩٧٩م.
- نحو القرآن، أحمد عبد الستار الجواري، مكتبة اللغة العربيَّة، شارع المتنبِّي، مجمع الزَّوراء، ومطبعة المَجْمَع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٧٤م.
- هَمْع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق وشرح: د/عبد العال سالم مكرم، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م.